

٢١٧٤

م

المقصار الفتوى (كذا) . لم يعلم المؤلف ، كتب
سنة ٩٠١ هـ .

٨٠ ق

١٩ س

٢١ x ١٥ سم

نسخة جيدة ، أوراقها مفككة ، خطها تعليق
مقروء .

٢١٣٢

أ - المذهب الحنفي - تاريخ النسخ
ب - مختصر خلاصة الفتاوى للبخاري - ٥٥٤٢ هـ .

ف ٢/١٢٤٤

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO.

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم : ١٣٢٢ - في ١٤٣١ هـ
العنوان : المفضل (د. ف. - الفصوي -
المؤلف : لم يعط
تاريخ النسخ : ٩٠١ - ٩٠٢ هـ
اسم الناسخ :
عدد الأوراق : ٢٤٠ (١٠٠ - ١٤٠) هـ
حالة النسخ :

Handwritten text, likely a signature or date, possibly reading "1811" or "1812".



وَأَمَّا تَقْدِيمُ النُّوْزِ الدَّمِ

مخدا که ان عذابا که با کفر و ملحق

الحق والفتح في الضم المعروف وما فيها

لا يكون مثلاً
تفهموا في هذا
الكتاب في فلسف
الكتاب في فلسف
الكتاب في فلسف
الكتاب في فلسف
الكتاب في فلسف

التدريس في

الذهب على اللانفد مع شي

وركانه الذين مستقيا الى المتخمين بفتح الهمزة على الهمزة
فقال يحيى يعود الى مكانه والذين نصب اليك عليه بنقل فاعلموا

ولوكا ذالك
فمفلا

انما يقطينه بالزيت
كذا فلما جاء اليوم الموعود وكان سحر
الزيت معلوما في راسه يطليه منه
فارس عليه زينة هل يكون بها السحر
المعلوم به عيلا ام لا يكون بها
والمؤمنون من الزيت اجاب نعم يكون
بها ~~سحر~~ سحرهم تاثيرا والجار للمؤنه
من الحزن

في البئر وقولنا لحد ولا بأس به كلبا وكيلة الغراب إذا كانت معلومة وإذا
 كانت لا يعرف فلا خير وإذا سلم في الماء وزنا جان في الجحش أيضا وقال
 أبو يوسف أنه استحسن في الشراء الماء بالعرب لعدم التنازع فيه السلم
 والغراس جازين عددا ولا خير في السلم في الأواني المختة من الزجاج و
 جعة في المسورة وزنا وفي الأواني المختة من الخنزف أن يثن نوعا يصير
 معلوما عند الناس كمن **فصل** في اختلاف رب السلم مع السلم
 إليه إذا اشترط في السلم الثوب الجيد فجاز يثوب وادعى أنه جيد و
 أنكر الطالب والعلم يرى اثنين من أهل كل الصنع وهذا هو الأصل
 لكن فافلا جيد أجدر رب السلم على القول ولو اختلف رب السلم
 والمسلم إليه فقال رب السلم تفرقتا قبل بعد راس المال وقال السلم إليه
 لأبل التفرق وأقام كل واحد منهما البينة فالبينة بينة المسلم إليه المسلم إليه
 إذا خلى بين رب السلم والطعام في بيت نفسه لا يقع التحكيم عند أبي يوسف
 خلافا لمحمد وقيل المسلم فيه المسلم إليه قبل القبض لزمه رد راس المال
 لأنه بمنزلة الأقاله وكذا لو ابتاع عرض المسلم فيه قبل القبض لزمه رد
 نصف راس المال **فصل** في الغرض المستقر للمحذ وزنا محذ والالبنة
 والحم سواء شري الشيء ليس بمغال إذا كان له حاجة إلى الغرض محذ وبكره
 استقرض الدقيق وزنا محذ والاحتياط أن يبرأ كل صاحبه استقرض
 المحظ وزنا محذ وعن أبي يوسف ومحمد خلافه بخاري استقرض من قروي
 حنطة بمرق قد سد فنها بخاري ليس له المطالبة إلا بعد قد وفي استقرض
 المرفق اختلاف المشايخ واستقرض العجيرة وزنا في بلادنا محذ واستقرض
 الخنيرة محذ من غير وزن وسئل عن الشيء من عن غيرة يتعاطاها الجحش
 أن يكون ربوا فقال مارة المسلمون حسنا لو عند الله حسن ومارة المسلم
 فيها فلو عند الله فيبعث عشرون رجلا جاوا استقرضوا من رجل وامرؤه أن
 يردوا الدار إلى واحد منهم فذم ليس له أن يطالب من الأصنة وصلى هذا
 رواه

الباب الثاني

الباب الثاني فما يفتقر سعا وقالا يكور وفيه المقصود على
السوم المسمى ومسائل التعاطي والاقالة والحاد المجلس واختلاف في الفاظ
البيع ينفقد باللفظ غير الماضين بدون النية واما بصيغة المستقبل لا ينفقد
الا بالنية بان يقول الباياع ابيع منك هذا بالقر وقال **المشتري**
مشتري منك ونويا الاجاب لك حال فانه ينفقد والاولو قال **المشتري**
منك هذه الدار وهذا الثوب او هذه البطيخة بعشرة ولم يقل دنا نزيد
او دنا نبيع داهم او فلوسا ان كان في بلد يبتاع الناس بالدرهم توفوا
والدنا نير والفلوس يفتقر اليه في الدار بعشرة دنا نير وفي الثوب
بعشرة دراهم وفي البطيخة بعشرة اقلس وان كان في بلد لا يبتاع الناس
بلد الحما ينصرف ذلك الى ما يبتاع بذلك المقد وان اختلفت فيه اغلب
وان استوت لم يجر حتى يبيتن **قال** اذهب هذه السلعة اليوم
فان رخصتها في ذلك بالقر قد عجب به جاز كقولك بعثلك على انك بالخيار الى
الميل قال هذا الثوب **بعشرنا** وقال **المشتري** اخذته بعشرة فذهب
بالثوب فلما في يده **فينة** ولو قال الباياع بعد ذلك لا انقصه بعشرنا قد
فخذك عليه عشرون **قال** بعث بعشرة وقال **المشتري** اشترى ثوبا بضا
ومض على ذلك كان بيعا يتبعه ينظر الى آخرها كلاما يحكم بذلك بعبته
بالقر درهم فقبضه **المشتري** ولم شيئا انفق الباياع دفعه الى باي الخنط
عشرة دنا نير لياضته خنطه وقال يك تبعتها فقال ماء بدنيا فسكت
فذهب فجاءه عند لياض الخنط وقد تغير السعر فليس للباياع ان يمنها
بل عليه ان يرد فيها بالسعر الاول **قال** بعث منك هذا بعشرة دراهم و
بعثت منك العشرة وقال **الافر** اشتريت **لا ابيع** الباياع كالوبايع بدون الكثر
وفي التوازن الشرعي جائز ولم يجر الهبة والال قال **الميزان** هذه بدنيا فخذها
فقال **الميزان** ضعها فوضوها وخرجه ولم ياخذ التماسا حسن ان يكون بيعا

[illegible]

ولا ضمان عليه ان يظفر بالخلل وان يظفر بالخلل كان ضمانا اشتري فقاغا
او شرايا واضل الكون والحق من القاعى فم من يحد فالكسر لا يضر لان اعدا
الكون **فصل في التعاطي** يعبر اليه بالعاطي بدون اللجاء والقبول
اشترى او يظفر فقال صلح بك عشر بطيحات من هذه البطاطية غير
عنها فقال بكذا فاشترها ثم غلب الباي عشر بطيحات فقبلها المشتري
ومضى على ذلك جان استخانا وان كانت البطاطية متفاوتة وكذا الوان
اشترى وقرين ثمانية درهم قال بليلا ايت بقرين لى والقبول هذا
الموضع فاق بقرين فالتوا بهك الموضع لى ان يطالب بثمانية درهم جاء
الى القضاء وقال لى لى من هذا الموضع بقرين فقال بقرين فقال لى
فوزن القضاء دقة واقره بقرين ولم يقبل لى ولا المشتري لى
وتفرقا ذلك فهو سجانين بلق صلا اعلمها عا سيعر الم والحيز
فشاء ذلك على وجه لا يتفاوت فتقدم رجل الحجاز او حكام وقال لى
خبر بقرين او طما فاعطاه اقل فاشاء ولم يعلم المشتري ثم علم ان كان
من اهل هذه البلدة لى ان يرجع بصفة الشقصان وان لم يكن من اهل
هذه البلدة فليجرب بقرين واما لى لان الاصله والبيع متعارف
فيظهر وجه الكل واما لى من الغريب ولا يظهر في حق غير اهل البلدة
فصل في الاقالة فاقاله لى فقبل فقبل بعد التعاطي ثم باع البايه من المشتري
بعد الاقالة فقبل فقبل فقبل لان الاقالة صححت فلا يكون البيع قبل
القبول قال **المشتري** تركت البيع وقال البايه رضيت او اقررت
ليكون اقاله طلب البايه الاقالة من المشتري فقال المشتري هارت الم
فقبل البايه ففقد الميزان قوله اقلنى يصح اقاله الموكل مع البايه المشتري
الاقالة اذا كان بالقبول لا بد من الاجاب والقبول وان كان بالفعل
فموا التعاطي لا بد من الشك والقبول من الحايين اشترى حيا او ناطقا
ثم تناسخا البيع وتزوجت ونقص ليس على المشتري شئ ردا لصنعة
بقر

اشترى او يظفر فقال صلح بك عشر بطيحات من هذه البطاطية غير
عنها فقال بكذا فاشترها ثم غلب الباي عشر بطيحات فقبلها المشتري
ومضى على ذلك جان استخانا وان كانت البطاطية متفاوتة وكذا الوان
اشترى وقرين ثمانية درهم قال بليلا ايت بقرين لى والقبول هذا
الموضع فاق بقرين فالتوا بهك الموضع لى ان يطالب بثمانية درهم جاء
الى القضاء وقال لى لى من هذا الموضع بقرين فقال بقرين فقال لى
فوزن القضاء دقة واقره بقرين ولم يقبل لى ولا المشتري لى
وتفرقا ذلك فهو سجانين بلق صلا اعلمها عا سيعر الم والحيز
فشاء ذلك على وجه لا يتفاوت فتقدم رجل الحجاز او حكام وقال لى
خبر بقرين او طما فاعطاه اقل فاشاء ولم يعلم المشتري ثم علم ان كان
من اهل هذه البلدة لى ان يرجع بصفة الشقصان وان لم يكن من اهل
هذه البلدة فليجرب بقرين واما لى لان الاصله والبيع متعارف
فيظهر وجه الكل واما لى من الغريب ولا يظهر في حق غير اهل البلدة
فصل في الاقالة فاقاله لى فقبل فقبل بعد التعاطي ثم باع البايه من المشتري
بعد الاقالة فقبل فقبل فقبل لان الاقالة صححت فلا يكون البيع قبل
القبول قال **المشتري** تركت البيع وقال البايه رضيت او اقررت
ليكون اقاله طلب البايه الاقالة من المشتري فقال المشتري هارت الم
فقبل البايه ففقد الميزان قوله اقلنى يصح اقاله الموكل مع البايه المشتري
الاقالة اذا كان بالقبول لا بد من الاجاب والقبول وان كان بالفعل
فموا التعاطي لا بد من الشك والقبول من الحايين اشترى حيا او ناطقا
ثم تناسخا البيع وتزوجت ونقص ليس على المشتري شئ ردا لصنعة
بقر

اشترى او يظفر فقال صلح بك عشر بطيحات من هذه البطاطية غير
عنها فقال بكذا فاشترها ثم غلب الباي عشر بطيحات فقبلها المشتري
ومضى على ذلك جان استخانا وان كانت البطاطية متفاوتة وكذا الوان
اشترى وقرين ثمانية درهم قال بليلا ايت بقرين لى والقبول هذا
الموضع فاق بقرين فالتوا بهك الموضع لى ان يطالب بثمانية درهم جاء
الى القضاء وقال لى لى من هذا الموضع بقرين فقال بقرين فقال لى
فوزن القضاء دقة واقره بقرين ولم يقبل لى ولا المشتري لى
وتفرقا ذلك فهو سجانين بلق صلا اعلمها عا سيعر الم والحيز
فشاء ذلك على وجه لا يتفاوت فتقدم رجل الحجاز او حكام وقال لى
خبر بقرين او طما فاعطاه اقل فاشاء ولم يعلم المشتري ثم علم ان كان
من اهل هذه البلدة لى ان يرجع بصفة الشقصان وان لم يكن من اهل
هذه البلدة فليجرب بقرين واما لى لان الاصله والبيع متعارف
فيظهر وجه الكل واما لى من الغريب ولا يظهر في حق غير اهل البلدة
فصل في الاقالة فاقاله لى فقبل فقبل بعد التعاطي ثم باع البايه من المشتري
بعد الاقالة فقبل فقبل فقبل لان الاقالة صححت فلا يكون البيع قبل
القبول قال **المشتري** تركت البيع وقال البايه رضيت او اقررت
ليكون اقاله طلب البايه الاقالة من المشتري فقال المشتري هارت الم
فقبل البايه ففقد الميزان قوله اقلنى يصح اقاله الموكل مع البايه المشتري
الاقالة اذا كان بالقبول لا بد من الاجاب والقبول وان كان بالفعل
فموا التعاطي لا بد من الشك والقبول من الحايين اشترى حيا او ناطقا
ثم تناسخا البيع وتزوجت ونقص ليس على المشتري شئ ردا لصنعة
بقر

بعد الضيق قال الخزنى اوى اوسه فقال الصندى ضوبا الخزنى اوى
اوسه ففعل ووضعا الصندى و الحفا فهو ضوبا اشتري حيا او يظفر
ثم يرضى به فجاب بعد اربع ايام فلم يقبل البايه مع هذا الاستعجال اياما ثم استمر
من القول وروى الثمن ذلك جاء المشتري الى البايه وقال انه قلم على
من ثمن غالى فى البايه عليه ما يقص من الثمن لكن لم يقص ما باه الا بالاقالة
والشرط الا عطا من الجانيين اشترى فاقام الى الثمن فلم يجز البايه فادخل
اصطليا في البايه بالبيضا وبزغ فليس يقص لان فعل البايه قال لى
قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس اشترى كى بالذهب ودفعة واحدة
ثم تناسخا البيع فقبل ان يطلب الحظ اشترى بقرين حيا او يظفر
ذوقا ملكها وجوزها البايه ثم تقابلا فليشتري بقرين على البايه بالجماد
الوصلى والمتولى اذ اباها شيئا بالقرين فبعت ثم اقاله لى لى لى لى لى
الى البايه بعد ما باه بالامو المطلق فقال البايه لا ارفعه بهذا الثمن و
اجرب المشتري فقال انا لا اريد ايضا لا يفسد لى من الفاظ الغرير ولان
اتحاد المجلس والاجاب والقبول شرط الاقالة ولم يجز **الباب**
الثاني في ما يجزى بعد وقالا لى اشترى بقرين او ارضا وذا لى وروى هاو
لم يكره زاعها لا طولا ولا عرضا جان البيع رطلان بين ما دار فباعت لى
نصف بنت منها سائيا والبيت معلوم قال الوجه لى لا يجوز لان المشتري يقص
ذلك عند القتم بين رطلين عشر من الغنم او عشر الثواب هو وية ما يقص بقر
اصلا نصف ثوب بعينه قال الوجه لى هذا جازين **بيع** الصوف عا طر الغنم
وبيع الكرابي حيا وان كان ينفوا من اسفل للتعامل اشترى ثوبا او فوسا
من ارضى لا يستين من الصبي لا يبيع ولا يفتله ولا يفتن متلف اشترى
قرين ولم يستين منها السجد والمقبنة فسد البيع هذا اذا كان السجد مولا
فان عزب ما قوله واستغ الناس لا يفسد العقد الباي فاد اشترى

اشترى او يظفر فقال صلح بك عشر بطيحات من هذه البطاطية غير
عنها فقال بكذا فاشترها ثم غلب الباي عشر بطيحات فقبلها المشتري
ومضى على ذلك جان استخانا وان كانت البطاطية متفاوتة وكذا الوان
اشترى وقرين ثمانية درهم قال بليلا ايت بقرين لى والقبول هذا
الموضع فاق بقرين فالتوا بهك الموضع لى ان يطالب بثمانية درهم جاء
الى القضاء وقال لى لى من هذا الموضع بقرين فقال بقرين فقال لى
فوزن القضاء دقة واقره بقرين ولم يقبل لى ولا المشتري لى
وتفرقا ذلك فهو سجانين بلق صلا اعلمها عا سيعر الم والحيز
فشاء ذلك على وجه لا يتفاوت فتقدم رجل الحجاز او حكام وقال لى
خبر بقرين او طما فاعطاه اقل فاشاء ولم يعلم المشتري ثم علم ان كان
من اهل هذه البلدة لى ان يرجع بصفة الشقصان وان لم يكن من اهل
هذه البلدة فليجرب بقرين واما لى لان الاصله والبيع متعارف
فيظهر وجه الكل واما لى من الغريب ولا يظهر في حق غير اهل البلدة
فصل في الاقالة فاقاله لى فقبل فقبل بعد التعاطي ثم باع البايه من المشتري
بعد الاقالة فقبل فقبل فقبل لان الاقالة صححت فلا يكون البيع قبل
القبول قال **المشتري** تركت البيع وقال البايه رضيت او اقررت
ليكون اقاله طلب البايه الاقالة من المشتري فقال المشتري هارت الم
فقبل البايه ففقد الميزان قوله اقلنى يصح اقاله الموكل مع البايه المشتري
الاقالة اذا كان بالقبول لا بد من الاجاب والقبول وان كان بالفعل
فموا التعاطي لا بد من الشك والقبول من الحايين اشترى حيا او ناطقا
ثم تناسخا البيع وتزوجت ونقص ليس على المشتري شئ ردا لصنعة
بقر

اشترى او يظفر فقال صلح بك عشر بطيحات من هذه البطاطية غير
عنها فقال بكذا فاشترها ثم غلب الباي عشر بطيحات فقبلها المشتري
ومضى على ذلك جان استخانا وان كانت البطاطية متفاوتة وكذا الوان
اشترى وقرين ثمانية درهم قال بليلا ايت بقرين لى والقبول هذا
الموضع فاق بقرين فالتوا بهك الموضع لى ان يطالب بثمانية درهم جاء
الى القضاء وقال لى لى من هذا الموضع بقرين فقال بقرين فقال لى
فوزن القضاء دقة واقره بقرين ولم يقبل لى ولا المشتري لى
وتفرقا ذلك فهو سجانين بلق صلا اعلمها عا سيعر الم والحيز
فشاء ذلك على وجه لا يتفاوت فتقدم رجل الحجاز او حكام وقال لى
خبر بقرين او طما فاعطاه اقل فاشاء ولم يعلم المشتري ثم علم ان كان
من اهل هذه البلدة لى ان يرجع بصفة الشقصان وان لم يكن من اهل
هذه البلدة فليجرب بقرين واما لى لان الاصله والبيع متعارف
فيظهر وجه الكل واما لى من الغريب ولا يظهر في حق غير اهل البلدة
فصل في الاقالة فاقاله لى فقبل فقبل بعد التعاطي ثم باع البايه من المشتري
بعد الاقالة فقبل فقبل فقبل لان الاقالة صححت فلا يكون البيع قبل
القبول قال **المشتري** تركت البيع وقال البايه رضيت او اقررت
ليكون اقاله طلب البايه الاقالة من المشتري فقال المشتري هارت الم
فقبل البايه ففقد الميزان قوله اقلنى يصح اقاله الموكل مع البايه المشتري
الاقالة اذا كان بالقبول لا بد من الاجاب والقبول وان كان بالفعل
فموا التعاطي لا بد من الشك والقبول من الحايين اشترى حيا او ناطقا
ثم تناسخا البيع وتزوجت ونقص ليس على المشتري شئ ردا لصنعة
بقر

[illegible]

This image shows a page from a manuscript, likely of Arabic origin, written in a cursive script. A prominent feature is a large, ornate red initial, possibly a 'Qaf' (ق), which marks the beginning of a new section or chapter. The text is written in black ink on aged, yellowed paper. The script is a cursive style, likely Maghrebi or Andalusian. The page contains several lines of text, with the red initial marking the beginning of a new section or chapter.

اوست

مستطوع مشهور بين
 بارتق واثار عال
 ما احدثهم خلق لا يفتي
 الملامه انهم قاض على
 من جلا بل يسمع بغير
 عار تسمع عليه من ان
 لا يسمع البتة وما
 تسمع عليه احار
 لا يسمع البتة فلا
 يسمع ما تسمع عليه
 او كثر

ذكر الكفرية والمختصة اذا التزم ثلثا او اقله قد بدأ سلام بعضها
 وبعضها يتقارب بشوا التزم يجوز عند محمد لوجود العادة
 في التركة وان كان ادراك بعضها ناسخا فاعرف ان
 جاز البيع فيما ذكر دون الباقى وهكذا في
 العتيق في مبيحة

او شاء ينفوا ساعة فباعه الاجنبي اشترى او اراق التوت ولم يبي من
 القطة لكنه معلوم عرفا حتى ولو ترك الاعضان فله ان يقطعها في
 السنة الثانية ولو تركها مدة ثم ازاله قطعها فبذلك ان لم يترك ذلك
 بالسنة **فصل في الذبح والشر** **باب** في بيع شريك
 باء اخرها نصيبه بدون الارض بربها اشترى الجوز وقدر
 الجوز باء حبشاني الارض لا يجوز وفي الفتاوى ان كان صاحب
 الارض هو الذي انبته بان سقاها لاجل الحبش فبنت بقطعة
 جاز البيع بين اثنين باء اخرها نصيبه غير لفظ شريك
 ان بلغ او ان الخصام جاز والا فلا ولو باء من اشترى جاز قطعا
 باء نصيبه من سيجم مشترك من الاجنبي لا يجوز ولا من اشترى
 اذا لم يوافق له ومن شريك جاز لا يجوز مع الزرع المشترك قبل الادر
 لا من الاجنبي ولا من الشريك الا ان يقطع ولو لم يقطع حتى ادرك
 جاز لزوال المانع باء نصيب الزرع بدون الارض ان باء الحار
 من رتب الارض جاز وعلى العكس لا يجوز زرع احد الشريكين
 فبنت فترضا ان يعطى الا من مثل نصف المذرع فيكون كانه
 بينهما جاز وقيل ان لم يثبت لم يكن اشترى به غبار الكرم او المظنة
 وقد فرغ بعضنا دون البعض **قال** الكرم لا يجوز وبوطا
 المذهب استأجر التجار ليعملوا على الثمر لا يجوز وهو هذا الاستأجر
 وترك الثمار عليها الاجنب وطيب الزيادة المشتري اشترى العنب
 كل وقيل كذا او الورع عندهم معروف ان كان العنب جديس واحد جاز
 وورع عندي حنوبه كمال الصبرة كل قعين بدينهم وان كان احد
 اجناسا كختم لا يجوز البيع اصلا عند ابي حنيفة قطعه الغنم وعند مالك اذا كان

[illegible]

الى مصر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

حق الباعية الاسترداد والتشفيق في نقصان تصرفات المشتري **الباب**
الخامس في البعوض المالك فيه **سوط** باب رخصا على ان فيها ذكر الاختلاف

۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ع
حكمه ولاوا الملك
من القبض واذا ثبت الملك
في الحاصل في الملك
نار عناق

[illegible][illegible]

الحضرة

وكانت
الطعام
والشراب
واللباس
والسكن
والزينة
والفنون
والعلوم
والصناعات
والحرف
والاجارة
والنقل
والبريد
والاقتصاد
والسياسة
والدبلوماسية
والعسكرية
والدينية
والاجتماعية
والاقتصادية
والفنية
والعلمية
والادبية
والفنية
والعلمية
والادبية

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page.

الحق

[illegible]

ولو علم علف دابة اخرى وكلفها اولم يكن فيها فخرها اشترى زوجه يور
ثم وجد باعها عيبا بعد القبض فان اراد ان يرد المبيع خاصة فظاهر
لجوابه ان ذلك **قال** شائنا ان نقول ان هذا العيب من صلبه
حيث لا يضر الامر صاحب الدابة المصغر فخاصة كثره المذلة الشخ فاجاب
من العادة عيب اشترى دابة في المصغر فخاصة المبالغة لاجل الرد بالعيب
ثم لو كان المصغر في المبالغة لم يملك هذه الدابة فعلى المشتري انما
استل لا ينظر هذا عيب او هل يردون هذا العيب ام لا ان يرد
اشترى بذرا على انه يدر بطم شتوي فزعم ثم وجد به نذر بطم صبي
فالبيع باطل وعلا البيع رد المثل وعلا المشتري مثل ذلك البذر العيب
الحادث اذا زال والعيب القديم بوجوب الرد اشترى فقه لا
ثم رجع فيه ثم علم بعيب له الدابة المبالغة **الباب** في
الخيارات **فصل** في خيار الشرط اذا كان الخيار للبايع فله
ان يطالب المشتري بالتمن مالم يمض الثلاث ولو اضطره لا يخط و
اذا كان الخيار للمشتري ليس للبايع ان يطالب بالتمن مالم يمض الثلاث
ولو هو المبيع في المشتري فان كان الخيار للبايع ينتقص البيع
ويلزم على المشتري القيمة وان كان الخيار للمشتري يلزم المثل ويتم
المبيع باع عالة بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضاء باسقاط
الخيار من الخيار اذا اختار الرد او القبول بتقدير كان باطلا
سواء كان الخيار للبايع او المشتري لان الاطراف تتعلق بالظاهر
اشترى كنياسا عالة بالخيار ثلثة ايام ثم انتج من الكلب ثقب لا يبطر
بني خيار فلو ان راس منه ولم يمت يبطر ولو انتج من الكلب ثقب لا يبطر
ايضا ولو استخدم الخادم ثقب او لبس الثوب مرة او ركبه دابة مرة لا يبطر
خيار الشرط

اشترى دابة من رجل فباعها لغيره فوجد بها عيبا بعد القبض فان اراد ان يرد المبيع خاصة فظاهر
لجوابه ان ذلك **قال** شائنا ان نقول ان هذا العيب من صلبه
حيث لا يضر الامر صاحب الدابة المصغر فخاصة كثره المذلة الشخ فاجاب
من العادة عيب اشترى دابة في المصغر فخاصة المبالغة لاجل الرد بالعيب
ثم لو كان المصغر في المبالغة لم يملك هذه الدابة فعلى المشتري انما
استل لا ينظر هذا عيب او هل يردون هذا العيب ام لا ان يرد
اشترى بذرا على انه يدر بطم شتوي فزعم ثم وجد به نذر بطم صبي
فالبيع باطل وعلا البيع رد المثل وعلا المشتري مثل ذلك البذر العيب
الحادث اذا زال والعيب القديم بوجوب الرد اشترى فقه لا
ثم رجع فيه ثم علم بعيب له الدابة المبالغة **الباب** في
الخيارات **فصل** في خيار الشرط اذا كان الخيار للبايع فله
ان يطالب المشتري بالتمن مالم يمض الثلاث ولو اضطره لا يخط و
اذا كان الخيار للمشتري ليس للبايع ان يطالب بالتمن مالم يمض الثلاث
ولو هو المبيع في المشتري فان كان الخيار للبايع ينتقص البيع
ويلزم على المشتري القيمة وان كان الخيار للمشتري يلزم المثل ويتم
المبيع باع عالة بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضاء باسقاط
الخيار من الخيار اذا اختار الرد او القبول بتقدير كان باطلا
سواء كان الخيار للبايع او المشتري لان الاطراف تتعلق بالظاهر
اشترى كنياسا عالة بالخيار ثلثة ايام ثم انتج من الكلب ثقب لا يبطر
بني خيار فلو ان راس منه ولم يمت يبطر ولو انتج من الكلب ثقب لا يبطر
ايضا ولو استخدم الخادم ثقب او لبس الثوب مرة او ركبه دابة مرة لا يبطر
خيار الشرط

وان اقل ذلك من ثمن يبطل فان ركب الدابة لبسها او ليردها على البائع
في القناس يبطل خيار وفي الاستحسان لا يبطل باع دار عالة الجاهل
ثلثة ايام فضالته المشتري عار لرم سماء او على عرق بعينه عا ان يسقط
الخيار ويعني البيع جائز ذلك ويكون زجاة في الثمن وكذلك لو كان الخيار
للمشتري فصالحه البائع عا ان يسقط الخيار فيخط عنه من الثمن كذا
او يرد هذا الغرض بعينه في البيع جائز ذلك منه في الخيار اذا قال ان لم اقبل
كذا فقد اطلت خياري لما كان ذلك باطلا ولم يبطل خياره وكذا لو قال في
خيار العيب ان لم اركب اليوم اطلت ولم يرد اليوم لا يبطل خياره ولو لم
يقبل كذا لم يكن قال خياره باطل او قال اطلت خياري اذا
جاء غرامه ان يبطل خياره **فصل** في خيار الرد اشترى شاة
فتبته لا يسقط خيار الرد الا بالنظر الى صحتها وفي شاة لم يلد من الجنين
خيار الرد وتسقط برودة رؤس الاشجار في البستان فسخ المشتري
المبيع في خيار الرد بغير فخر من البائع ولم يعلم به البائع حتى هلك المبيع
ينعزم عليه الثمن لانه لا يمت لان عام الفسخ يعلم البائع بالفسخ وكلف
البائع ان يعلم بالفسخ في الدابة اذا راي غشها او خذها او ساقها
ليس له خيار الرد ولو راي خافرها او ناصيتها او ذنبها فليس له رد
وفي بني لهم لو نظر الى اعضاء كلها خيار الرد مالم ينظر الى الوجه
لو نظر الى الوجه ولم ينظر الى شيء سواه بطل خيار الرد ببيع خيار
البائع لا يبطل خيار الرد وخيار المشتري يبطل راي شاة اشترى
فلا خيار له الا ان يطول والشتر طويل ومادونه قليل ولو تغير قلب
الخيار عا كالحال ولا يصدق دعوى التغير الا في هويته المشتري
او يمين البائع اشترى شاة وخما البائع ان يمين المشتري ولم يرد المشتري
ثم رآه فاراد رد خيار الرد ليس له ذلك اشترى سرجا باذنه و
قبضه ولم يرد البعد ثم رآه فبالا يرد الكمل اشترى الرضي باذنه ولم يرد

اشترى شاة من رجل فباعها لغيره فوجد بها عيبا بعد القبض فان اراد ان يرد المبيع خاصة فظاهر
لجوابه ان ذلك **قال** شائنا ان نقول ان هذا العيب من صلبه
حيث لا يضر الامر صاحب الدابة المصغر فخاصة كثره المذلة الشخ فاجاب
من العادة عيب اشترى دابة في المصغر فخاصة المبالغة لاجل الرد بالعيب
ثم لو كان المصغر في المبالغة لم يملك هذه الدابة فعلى المشتري انما
استل لا ينظر هذا عيب او هل يردون هذا العيب ام لا ان يرد
اشترى بذرا على انه يدر بطم شتوي فزعم ثم وجد به نذر بطم صبي
فالبيع باطل وعلا البيع رد المثل وعلا المشتري مثل ذلك البذر العيب
الحادث اذا زال والعيب القديم بوجوب الرد اشترى فقه لا
ثم رجع فيه ثم علم بعيب له الدابة المبالغة **الباب** في
الخيارات **فصل** في خيار الشرط اذا كان الخيار للبايع فله
ان يطالب المشتري بالتمن مالم يمض الثلاث ولو اضطره لا يخط و
اذا كان الخيار للمشتري ليس للبايع ان يطالب بالتمن مالم يمض الثلاث
ولو هو المبيع في المشتري فان كان الخيار للبايع ينتقص البيع
ويلزم على المشتري القيمة وان كان الخيار للمشتري يلزم المثل ويتم
المبيع باع عالة بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضاء باسقاط
الخيار من الخيار اذا اختار الرد او القبول بتقدير كان باطلا
سواء كان الخيار للبايع او المشتري لان الاطراف تتعلق بالظاهر
اشترى كنياسا عالة بالخيار ثلثة ايام ثم انتج من الكلب ثقب لا يبطر
بني خيار فلو ان راس منه ولم يمت يبطر ولو انتج من الكلب ثقب لا يبطر
ايضا ولو استخدم الخادم ثقب او لبس الثوب مرة او ركبه دابة مرة لا يبطر
خيار الشرط

اشترى دابة من رجل فباعها لغيره فوجد بها عيبا بعد القبض فان اراد ان يرد المبيع خاصة فظاهر
لجوابه ان ذلك **قال** شائنا ان نقول ان هذا العيب من صلبه
حيث لا يضر الامر صاحب الدابة المصغر فخاصة كثره المذلة الشخ فاجاب
من العادة عيب اشترى دابة في المصغر فخاصة المبالغة لاجل الرد بالعيب
ثم لو كان المصغر في المبالغة لم يملك هذه الدابة فعلى المشتري انما
استل لا ينظر هذا عيب او هل يردون هذا العيب ام لا ان يرد
اشترى بذرا على انه يدر بطم شتوي فزعم ثم وجد به نذر بطم صبي
فالبيع باطل وعلا البيع رد المثل وعلا المشتري مثل ذلك البذر العيب
الحادث اذا زال والعيب القديم بوجوب الرد اشترى فقه لا
ثم رجع فيه ثم علم بعيب له الدابة المبالغة **الباب** في
الخيارات **فصل** في خيار الشرط اذا كان الخيار للبايع فله
ان يطالب المشتري بالتمن مالم يمض الثلاث ولو اضطره لا يخط و
اذا كان الخيار للمشتري ليس للبايع ان يطالب بالتمن مالم يمض الثلاث
ولو هو المبيع في المشتري فان كان الخيار للبايع ينتقص البيع
ويلزم على المشتري القيمة وان كان الخيار للمشتري يلزم المثل ويتم
المبيع باع عالة بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضاء باسقاط
الخيار من الخيار اذا اختار الرد او القبول بتقدير كان باطلا
سواء كان الخيار للبايع او المشتري لان الاطراف تتعلق بالظاهر
اشترى كنياسا عالة بالخيار ثلثة ايام ثم انتج من الكلب ثقب لا يبطر
بني خيار فلو ان راس منه ولم يمت يبطر ولو انتج من الكلب ثقب لا يبطر
ايضا ولو استخدم الخادم ثقب او لبس الثوب مرة او ركبه دابة مرة لا يبطر
خيار الشرط

في الخيار سبب الاحتياق والتعذر اشتري العبد فاستحق نصف العبد قبل
القبض فيها بالخيار انشاء اذا انصف العبد بنصف المثل وان شاء انشاء
وان اختار اصلها اذ ربع برع المثل وليس للقوة عندل في اشتري
اقعة خطم بعينها فاستحق نصف منها قبل القبض خير وبعد القبض
لا خيار وفي العبد الواصر والثوب الواصر اذا استحق نصفه فلا خيار رد
ما لم يقبض وبعد اشتري محدها وذكره كذا صرح وذكره كذا هو مباح او تقرر
كذا ما يلزم من ثبوتها فقبضها نقص الجرب وفي البدل ما اشتري فلا خيار
وكذا لو اشتري محدها اعانته من الكرم وبين الخروف في محله الحروف
كذلك لكن عدم الكرم نقص اشتري خطم محارفة وقدرها ولم يقبضها
جفت ونقصت فلا خيار وفي الرطل اذا صار غرام قبل القبض فلا خيار لتغير
الاسم **فصل** في خيار المغنون والمغتر وخيار الكرم قال **الغزال**
لا مخرج في الغزال فاني بعزل اشترى فاني بعزل هذا الغزال ولم يحل
الشترى فجعل نفسه ذللا لا يشترى هذا الغزال بان يورثني المثل وان
صرف الشترى بعضه الى صاحبه ثم يبيع بالغبى وبما صنفه فلان البلاء يخصه من الخارج
والصولب البلاء ومن لم يصرف الحاجة ويصرفه في الغنم
اشترى شاة وعين في عنها فاحسنا فان البقرة على البائع في الغنم ومثلها

بالغاضب في رواية **المشترى** باع الأب مملوكاً لبيته فقال الابن كنت
 بالغاضب باع بجراذني وقال الأب كنت صغيراً فقال الولد ما كنت
 وظفت أولاداً أصغلاً وكباراً فباع الأب للصغير شيئاً من التمر قبل القيمة
 يصح في حصة الصغير إذا كان بمثل القيمة **و** باع الأب يتيماً باعاً المشترط
 السطر من تحت ما لا تمانى ابنى فلانا ولا طاعة لي ان تقول استشرت
 ولولم لا لب الأب المني بشراً شيئاً منها من ولده لا يبرأ حتى ينضب العاقل
 وكيفية قبضه للصغير ثم بعد قبضه يابى القاض بالرد على الأب فيكون
 فيه وديع عن ابنه باع الأب ضئيفة أو عقاراً لابنه الصغير بمثل القيمة
 من غيره ان كان الأب محمداً أو سقياً يجوز ولو كبر الابن ليس له ان يرضع
 البيع ولو كان منسداً لا يجوز هو المختار ان باع العقار حصة وكبير الابن ان
 ينقض البيع الا اذا كان خيراً للصغير بان باع بضعة قيمة وان
 باع ما سوى العقار من المتقولات ففيه روايتان في رواية جاز ولو أخذ
 الثمن منه وبوضوء على يد عدل **و** رواية لا يجوز هو المختار ما استأجر الأب
 ان كان شيئاً جبراً لا يعلم بان كان المشتري طعاماً أو كسوة ولا مالاً للصغير
 لا يرضع الأب عليه وان استأجر الابن من غيره وان كان شيئاً لا يجبر الابن عليه بان
 كان المشتري طعاماً أو كسوة وللصغير مالاً ولو كان المشتري داراً أو شيئاً غير ذلك

[illegible]

ان كان الاب استند وقت الشراء على ان يرجع له ان يرجع وان لم يستند لا يرجع
 استثنى لابنه الصغير شيئا وصنف الثمن لم يقد الثمن في القياس يرجع على
 الولد وفي الاحكام لا يرجع وان قال بعد نقد الثمن انما نقدته لا يرجع على الولد لان
 ان يرجع على الولد استثنى الام صيغة لولدها الصغير على ما جاء في النسخ
 على الولد ان احسانا ولو كان الام مشتركة لنفسها لا لخالها لئلا يكون الشراء لولدها
 الصغير فيصير هبة منها لولدها صلا وليس لها ان تمنع الضيقة عن ولدها
 وان يرجع له امراته وبنتها ان صغير فقالت المرأة اشترت مثل هذه
 الوارد لا يتنا محالة وقال الاب بعثنا بحوزة وهذا اذن من الاب وكذا الوكلاء
 الوارثين لا يبين الاب الا جنتي فقالا بقتا حوزة لان الصنفين واحد

والاب لا يملك الاقارنة في قول الوكيل بشراء شيء اذا وجد جيبا ان
 رضى به قبل القبض لزوم الموكل فاحتمل ان العيب او يسير عند الامام
 وعند ما لا الفا حتى لزوم الوكيل والفا حاشا ما يضر تحت نفوذ الحق بين
 وان رضى به بعد القبض يلزم الوكيل وكذا ما كان كل واحد منهما جيبا
 مثل الذي سواه القفر ودفع اليه الثمن فاشتراه على الصفة والقول قوله
 انه اشتراه لفلان فلو صدق بطلان على الذي سمي لان ما في صفة لا يعرف الوكيل
 بالشراء اذا اخذ سلعة على سبيل الشراء وسمى الثمن فاداه الموكل فلم يرضها
 ورقها على الوكيل فملك ضمن الوكيل فتمت السلعة لتتابع وبعد ذلك ان امره
 الموكل بالاخر عا وجه السوم يرجع على الموكل بما فيه وان لم يرضه عليه
 وكل رجل بشيء ولم يدفع الثمن اليه فاشترى الوكيل وقبله وثي القدر غير
 المصر الذي في العبد وطلب الثمن فقال القدر لا ادفع الثمن ما لم يسلم العبد الذي
 ان طلب القدر قبل هذا استلم العبد كضمانه وانما المأمور ان يدفع حتى يقضى
 الثمن فلما مر ان لا يدفع حتى يحضر العبد لانه امتنع تسليم العبد حال

حضرت

حضرة فلما مر ان يمنع الثمن حال غيبته وان لم يطلب الا من قبل ان يتبع عن الثمن
 لان الثمن صادر في ذمة الفقير **الباب**

الحاشية في الوكالة بالبيع الوكيل بالبيع انما عكس الاقالة عند القبض و
 محله اذ لم يقبل الثمن اما اذا قبض فانه لا يملكها اجماعا دفع الثمن الى الغرماء
 لبيعته في بلد آخر فذهب ويبيع بعضه بالنقد وبعضه بالنسيئة فاحل
 الاجر رجوعا وبعض الثمن على الناس بغير الوكيل على ان يوكلا رتب المال
 ما يشاء عدول مخزون الى تلك البلدة او باخذ كتاب المسمى الى تلك
 البلدة او باخذ ذلك باع شيئا واخذ الدلالة ثم استحق المبيع على
 المشتري او لا يعيب بفضاء او يعز لا يستثنى له وان افسح البيع
 لانه وان افسح لا يثبت ان البيع لم يكن ولا يبطل على الوكيل بالسوم
 اذا باع ولم يقبض الثمن حتى يلق الامر فقال بعثت ثوبك من فلان فانا افضيكر عنه
 عن الثوب فهو منقطع ولا يرجع على المشتري بتمه ولو قال انا افضيه على ان يكون

المالك الذي على المشتري لم يرجع الوكيل على الموكل بالسلعة الوكيل بالبيع في بلد آخر
 او باع وحمل الدلالة من تلك البلدة وجعلها في برقية الحار ونزل في رباط مع القافلة
 فصرق الحار مع البرية والدعوى وقد حمل بغير جبر لا يضمن دفعه الى رجل شيئا لبيع
 وبه دفع عنه ان زيد في صاحب المال بطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفعه البائع الى الثمن
 فقال البائع بعثت ودفعت اليه ان كان البائع بائنا بغير جبر كان القول قوله
 لا ضمان عليه وان كان بائنا بغير جبر فكل من يقول ان له خلافا لصاحبه ولا ضمان على
 زيد لان قوله البائع لا يكون حجة عليه الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى المشتري لم يذهب
 به الى بيته ويعرضه على اهله فضاء في يد لا يضمن استحقاقه في الغشاق يضمن وعليه
 الفسخ **الحاشية في الاصل** استثنى عياله اختلف البائع والمشتري
 في الثمن فقال البائع ان كنت بعته الا بالف درهم فهو حرة وقال المشتري ان كنت اشترته
 الا بحسنة فهو حرة فليس لازم ولا يعق العبد ويلتزم من الثمن ما اقر به المشتري لانه

في البيع او اتماما ومات قبل استيفاء الثمن ولم يرجع
 وارثا فلا يرا فخذ السلطان ديونه من الثمن اما
 في حله وارثا كان على الثمن اما اذا لم يرجع
 الى الوارث ثانيا لانه لا يملك له الوارث ثانيا
 لم يكن للسلطان حق الاخذ

طاهر

لأنه منكر للزنا والبيع أو إقام البينة ان الحاجة التي باعها من فلان كانت في يد وإقام
المشترى البينة انما كانت في يد البائع فبينة البائع او لا لاننا نعلم الحق وان ارضنا السابق
او لا ولم يبق البينة فالقول قول المشتري لاننا منكر اذا قال المشتري بوجه قبض العبد
ان البائع كان أعنف او قال كان حراً الاصل او قال في يده فافتران جاز على نفسه ولا يصدق
على رفع البيع وبقي العبد ولا يرد مع خوفه ولو لم يرفع بالعنف ولكنه أقر ان البائع باع
بها فلان قبل ان يثبت في كذبه جعل كان لم يرفع وان صدق في أخذ العبد منه
بأي ارضاء ثم أقر انه دفعه وفقاً صحيح وإقام البينة ابطال الفسخ البيع وليس للمشتري جسد الارض
بالحق وان لم يكن له بينة فلا يثبت على المشتري والارض ملكه اصل ملكه في يد آخر وقال هو ملكي
بل هو ملكي حال بلوغه وقال المشتري بل هو صغير فالقول للمالك لأنه يتكبر مال الملك و
فيل القول قول المشتري وان اقام البينة فالبينة بينة الابن او غيرها من جهة العقد و
الآخر بطلان بان قال البائع بالبيعة او بالدم فالقول قول مدعي البطلان لأنه منكر العقد

الباب الثاني عشر في قبض البيع باع وخلى بينه وبين المشتري بغير قبض
حتى لو هلك جهلك على المشتري قبض البيع قبل نقض البيع بغير قبض البائع حتى يرضى عليه
او البائع خلى بينه وبين البائع لا يبيع البائع فابضاً حتى يقبضه او يرضى عليه فاجبة
ثم يباح من ابنه الصغير جاز البيع فان كان في الرجوع الى الاربعات من مال الاربع انقص
البيع وان لم يرضى ورجع الى الاب ان كان الاب صغيراً انقص الاب فقبض له ولو كبر
الولد جاز رجوع الفلام فالقبض الى الولد حتى لو هلك جهلك على الولد بغير قبض
وان فيها ضلوة لغير المشتري وارضى فيها الشجار بغير حكم الشر لا يحكم البينة باع سلعة
غائبة بغير قبض ليس له ان يطالب المشتري بالحق حتى يخرجه السلعة ويجعلها بينة التسليم
البائع اذا دفع البيع الى منكره المشتري لا يجعل المشتري قابضاً صطيابة المهر
قاله لان قبل تسليمه ان منكره على البائع لان التسليم عليه كالمواصلة جازية الا
مهر كذا كان له ان يبلغ عليها ان منكره وليس للمكر منه بالعرف كذا كل ما يباع على
ظن الدواب كالحصان والحظنة وغيرهما يبيع البائع على حمله ان منكره المشتري وشرط الجواز

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

لأنه منكر للزنا والبيع أو إقام البينة ان الحاجة التي باعها من فلان كانت في يد وإقام
المشترى البينة انما كانت في يد البائع فبينة البائع او لا لاننا نعلم الحق وان ارضنا السابق
او لا ولم يبق البينة فالقول قول المشتري لاننا منكر اذا قال المشتري بوجه قبض العبد
ان البائع كان أعنف او قال كان حراً الاصل او قال في يده فافتران جاز على نفسه ولا يصدق
على رفع البيع وبقي العبد ولا يرد مع خوفه ولو لم يرفع بالعنف ولكنه أقر ان البائع باع
بها فلان قبل ان يثبت في كذبه جعل كان لم يرفع وان صدق في أخذ العبد منه
بأي ارضاء ثم أقر انه دفعه وفقاً صحيح وإقام البينة ابطال الفسخ البيع وليس للمشتري جسد الارض
بالحق وان لم يكن له بينة فلا يثبت على المشتري والارض ملكه اصل ملكه في يد آخر وقال هو ملكي
بل هو ملكي حال بلوغه وقال المشتري بل هو صغير فالقول للمالك لأنه يتكبر مال الملك و
فيل القول قول المشتري وان اقام البينة فالبينة بينة الابن او غيرها من جهة العقد و
الآخر بطلان بان قال البائع بالبيعة او بالدم فالقول قول مدعي البطلان لأنه منكر العقد

الباب الثالث عشر في قبض البيع باع وخلى بينه وبين المشتري بغير قبض
حتى لو هلك جهلك على المشتري قبض البيع قبل نقض البيع بغير قبض البائع حتى يرضى عليه
او البائع خلى بينه وبين البائع لا يبيع البائع فابضاً حتى يقبضه او يرضى عليه فاجبة
ثم يباح من ابنه الصغير جاز البيع فان كان في الرجوع الى الاربعات من مال الاربع انقص
البيع وان لم يرضى ورجع الى الاب ان كان الاب صغيراً انقص الاب فقبض له ولو كبر
الولد جاز رجوع الفلام فالقبض الى الولد حتى لو هلك جهلك على الولد بغير قبض
وان فيها ضلوة لغير المشتري وارضى فيها الشجار بغير حكم الشر لا يحكم البينة باع سلعة
غائبة بغير قبض ليس له ان يطالب المشتري بالحق حتى يخرجه السلعة ويجعلها بينة التسليم
البائع اذا دفع البيع الى منكره المشتري لا يجعل المشتري قابضاً صطيابة المهر
قاله لان قبل تسليمه ان منكره على البائع لان التسليم عليه كالمواصلة جازية الا
مهر كذا كان له ان يبلغ عليها ان منكره وليس للمكر منه بالعرف كذا كل ما يباع على
ظن الدواب كالحصان والحظنة وغيرهما يبيع البائع على حمله ان منكره المشتري وشرط الجواز

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

وإذا كان المشتري قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها ولو كان قد قبض على السلعة ولم يرض بها فله الرجوع اليها

البائع لان حق القبض له استثنى بانه هذا الكسب من الداهم فاذا كان من جنس الباع لا يملكه
جنسه من الزكوة وعليه ملا ذلك الكسب وداهم نقد بطلان من الداهم فاذا كان من جنس جاني
الباع لا يملكه من جنس جاني وكذا عندنا وفي الشافعي باع ضيعة باريعة فاختصه وتلبي
واستثنى بالحق الباقية من الشترى شيئا محققا فبطلان الباع او ذوقه الكسبي
يبيع او شرط او ضمان لغيره ان يطلبه في الباع فذلك الشترى عند الاستينام ثبات
الباع لا يبطل الاجل ولو مات الشترى قبل اتمامه فجل وارثه شترى الا يصح شترى شيئا بالف
سنة من الخطأ فكذا في اجل الباع سترين فلا المطالبة لئلا ان كانت الخطأ معينة لان الاجل
في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل الشترى الشفعة في التمتع فالتا اجل باطل باع
وان اقبلت اخرى ولم يسلم الا باللفظ امسح الشترى من التمتع يوم الباع ان يخرج من الشترى
اما البلد الذي فيه الدار ويبيع وكبلا لقبض التمتع ويسلم الدار **الباب الثاني عشر في**
بيع الباع لا يدخل باع فترس او دخل الباع في البيع ولا يدخل السرير الا بالشفيعين
او حكم التمتع ولو باع حمارا مدكنا يدخل الكاف والبر وعنه تحت البيع وان كان غير موافق
فذلك هو الحمار وقيل لا يدخل البر وعنه والكاف اذا كان عربا باع جارية او غلاما وعليها
تبايعا التبايع وعنه دخل تبايعا لان تبايعا لها ولو اشترى ثوبا او وجدي
عنه لم يرجع الشترى على الباع بعنه وفي الفتاوى الداخل تحت البيع تبايعا ان شاء الباع
اعطاء ما اذرعها وان شاء اعطى غيره ذلك لان الدخول حكم العرف والداخل حكم العرف كسوق مثلا
لا يملك الشترى صديقه فيها لو ان في له اصطا وسكة في بطنها لو ان في لفظه الشترى حكمة
فوجدت بطنها لو ان في له لياح ولو كانت اللؤلؤة صديقه بطنها في الشترى باع وان

هذا الكسب من الداهم فاذا كان من جنس الباع لا يملكه جنسه من الزكوة وعليه ملا ذلك الكسب وداهم نقد بطلان من الداهم فاذا كان من جنس جاني الباع لا يملكه من جنس جاني وكذا عندنا وفي الشافعي باع ضيعة باريعة فاختصه وتلبي واشتثنى بالحق الباقية من الشترى شيئا محققا فبطلان الباع او ذوقه الكسبي يبيع او شرط او ضمان لغيره ان يطلبه في الباع فذلك الشترى عند الاستينام ثبات الباع لا يبطل الاجل ولو مات الشترى قبل اتمامه فجل وارثه شترى الا يصح شترى شيئا بالف سنة من الخطأ فكذا في اجل الباع سترين فلا المطالبة لئلا ان كانت الخطأ معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل الشترى الشفعة في التمتع فالتا اجل باطل باع وان اقبلت اخرى ولم يسلم الا باللفظ امسح الشترى من التمتع يوم الباع ان يخرج من الشترى اما البلد الذي فيه الدار ويبيع وكبلا لقبض التمتع ويسلم الدار

يعنه

هذا الكسب من الداهم فاذا كان من جنس الباع لا يملكه جنسه من الزكوة وعليه ملا ذلك الكسب وداهم نقد بطلان من الداهم فاذا كان من جنس جاني الباع لا يملكه من جنس جاني وكذا عندنا وفي الشافعي باع ضيعة باريعة فاختصه وتلبي واشتثنى بالحق الباقية من الشترى شيئا محققا فبطلان الباع او ذوقه الكسبي يبيع او شرط او ضمان لغيره ان يطلبه في الباع فذلك الشترى عند الاستينام ثبات الباع لا يبطل الاجل ولو مات الشترى قبل اتمامه فجل وارثه شترى الا يصح شترى شيئا بالف سنة من الخطأ فكذا في اجل الباع سترين فلا المطالبة لئلا ان كانت الخطأ معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل الشترى الشفعة في التمتع فالتا اجل باطل باع وان اقبلت اخرى ولم يسلم الا باللفظ امسح الشترى من التمتع يوم الباع ان يخرج من الشترى اما البلد الذي فيه الدار ويبيع وكبلا لقبض التمتع ويسلم الدار

كتاب الاجارة

من اشترى بالرحم بالبيع والهدية وخفيها مكرهه والبيع جازنه الحكم

من اشترى بالرحم بالبيع والهدية وخفيها مكرهه والبيع جازنه الحكم

هذا الكسب من الداهم فاذا كان من جنس الباع لا يملكه جنسه من الزكوة وعليه ملا ذلك الكسب وداهم نقد بطلان من الداهم فاذا كان من جنس جاني الباع لا يملكه من جنس جاني وكذا عندنا وفي الشافعي باع ضيعة باريعة فاختصه وتلبي واشتثنى بالحق الباقية من الشترى شيئا محققا فبطلان الباع او ذوقه الكسبي يبيع او شرط او ضمان لغيره ان يطلبه في الباع فذلك الشترى عند الاستينام ثبات الباع لا يبطل الاجل ولو مات الشترى قبل اتمامه فجل وارثه شترى الا يصح شترى شيئا بالف سنة من الخطأ فكذا في اجل الباع سترين فلا المطالبة لئلا ان كانت الخطأ معينة لان الاجل في الاعيان باطل وان لم يكن معينة فلا ولو اجل الشترى الشفعة في التمتع فالتا اجل باطل باع وان اقبلت اخرى ولم يسلم الا باللفظ امسح الشترى من التمتع يوم الباع ان يخرج من الشترى اما البلد الذي فيه الدار ويبيع وكبلا لقبض التمتع ويسلم الدار

وان استاجر المركوب خارج المصالح لعدم ملكته من الاستعارة المكان الذي اضيف اليه العقد فان ذهب بالدابة الى ذلك المكان خارج المصالح بعد ما مضى اليوم بالدابة ولم يركب لاجب استاجر دابة المكة فلم يركب حتى مضى راجلا ان كان بغير علة الدابة يجب الاجر ان كان لعلته الدابة او عرض به بحيث لم يقدر على الركوب لاجب عليه استاجر ثوبا بالليل كما يوم بداني فوضعه في بيت ولم يلبس حتى سوت كان عليه لكل يوم داني في الوقت الذي يعلم ان له بالخرج فاذا مضى وقت يعلم ان له لولب يخرج سقط عنه الاجر بعد ما مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب متفقا فغيره وسقط عنه الاجر كما اذا اخذت الكسوة من الزوج ولم يلبس وليست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبس ثوبا معناه يخرج من كان لها ولاية المطالبة بكسوة اخرى والا فلا

الباب الثاني في الاجارة فصول الفصل الاول
الاجارة ينقضي بلفظة العارية من لوفال لغيره امرئ من الدار شيئا كذا او قبل الخطاب كانت الاجارة صحيحة اما العارية فلا ينقضي بلفظة الاجارة من لوفال امرئ من الدار بغير عوي كان شاجرا فاسق لا يكون عارية لوفال بعث منك منافع الدار شيئا كذا كان الاجارة فاسقة لانه المنافع معدومة وهي ليست محل البيع استاجر رجلا يحفظ كرمه ثم باع الكرم فقال المشتري للماجر اعمل عليك فاعطيك الاجارة ينقضي الاجارة بالاول ان علم وان لم يعلم يجب اجرة المثل وكذا لو مات صاحب الكرم وقال الوصي اعمل عملي **الفصل الثاني**
الشراة والمخافة استاجر ارضا فمادى او غيره فاعينه ما الزيادة لا يجوز والحيلة اذا كان النزر لرب الارض ان يبيع النزر من ثمن معلوم وبها يضاف ما يواجر الارض منه وان كان لغيره يواجر بعد مضي الدار ولو اجر من هذا بدون الحيلة لم يسم بعد ما مضى وحده بغير جاز

هذا هو المثل الذي اذا كان النزر لرب الارض ان يبيع النزر من ثمن معلوم وبها يضاف ما يواجر الارض منه وان كان لغيره يواجر بعد مضي الدار ولو اجر من هذا بدون الحيلة لم يسم بعد ما مضى وحده بغير جاز

جانب قبل هذا اقام بذلك النزر اما اذا ادركت لابقض الحصار ويجوز وبغير الجار ويقطع النزر استاجر ثوبا بثمانية درهم سنه ثانيا ان يقطع عنه اجر شهرين بغير علة نفسه ولو قال على مقدار عطلته وبين الدار لاجر عليك جاز استاجر طريقا ليمر فيه وفيه الناس فيه لا يجوز عند اذنه وعند ما يجوز وفيه العيون اخذت فلوها استاجر وثلا

هذا هو المثل الذي اذا ادركت لابقض الحصار ويجوز وبغير الجار ويقطع النزر استاجر ثوبا بثمانية درهم سنه ثانيا ان يقطع عنه اجر شهرين بغير علة نفسه ولو قال على مقدار عطلته وبين الدار لاجر عليك جاز استاجر طريقا ليمر فيه وفيه الناس فيه لا يجوز عند اذنه وعند ما يجوز وفيه العيون اخذت فلوها استاجر وثلا

الفصل الثالث في الاجارة فصول الفصل الاول
الاجارة ينقضي بلفظة العارية من لوفال لغيره امرئ من الدار شيئا كذا او قبل الخطاب كانت الاجارة صحيحة اما العارية فلا ينقضي بلفظة الاجارة من لوفال امرئ من الدار بغير عوي كان شاجرا فاسق لا يكون عارية لوفال بعث منك منافع الدار شيئا كذا كان الاجارة فاسقة لانه المنافع معدومة وهي ليست محل البيع استاجر رجلا يحفظ كرمه ثم باع الكرم فقال المشتري للماجر اعمل عليك فاعطيك الاجارة ينقضي الاجارة بالاول ان علم وان لم يعلم يجب اجرة المثل وكذا لو مات صاحب الكرم وقال الوصي اعمل عملي **الفصل الثاني**
الشراة والمخافة استاجر ارضا فمادى او غيره فاعينه ما الزيادة لا يجوز والحيلة اذا كان النزر لرب الارض ان يبيع النزر من ثمن معلوم وبها يضاف ما يواجر الارض منه وان كان لغيره يواجر بعد مضي الدار ولو اجر من هذا بدون الحيلة لم يسم بعد ما مضى وحده بغير جاز

هذا هو المثل الذي اذا ادركت لابقض الحصار ويجوز وبغير الجار ويقطع النزر استاجر ثوبا بثمانية درهم سنه ثانيا ان يقطع عنه اجر شهرين بغير علة نفسه ولو قال على مقدار عطلته وبين الدار لاجر عليك جاز استاجر طريقا ليمر فيه وفيه الناس فيه لا يجوز عند اذنه وعند ما يجوز وفيه العيون اخذت فلوها استاجر وثلا

[illegible]

... ..

[illegible]

...

فان قال بطلان ان ليس باهل وبهنا ضرف فقله وقال بطلان سواهل لا يفتي فان كان في جانب الحق واحد وجانبه
اشا حتى لو امرت ان يطلع سرقه فقله في الخلق فقال امرتك بان يطلع غير هذا البس وقال الخاتم امرتني بغير
هنا قال الحق قول الامر ولو قل ما امرتني سق اخر متصل بهذا السق فانقطع لا يفتي الاستاذة كل على اذا ضربت
او العبد للتعليم فكل ان كان بغير ذن الا بالوصي حتى ولو كان باذن الاب والوصي لا يفتي ولو ضرب المالك حتى
وكذا الوصي لان الاب يضره لنفسه لا يضره ضرب عاين البه لا يخلو العلم فان ضرب باذن من له الولاية وكذا الرجل
لو ضرب زوجته في العيون في الارض او ضرب الابن في الثياب منته وبقي عندنا ضيف وعند ابو يوسف لا يفتي
وبيت منه عليه الكفارة عندنا **الفصل الرابع** رجل يسرق ثوبا غير ثياب النسيان فقل النسيان انه لو سرق ثوبا
هو ثوب بغير حتى هو الاجرة اذا وضع بغيره عن صاحب الختام ان لم يكن الختم في ثوبه حتى وان كان لا يفتي الا اذا انقضى
على الختم صاحب الختام فان قال لصاحب الختام اي اضع ثيابك في صاومودعا يفتي ما يفتي المودع قال في
الحطب والصنوي على قول ايه ضيف ان النسيان لا يفتي الا باضي المودع ولو وقع الا صاحب الختام واستاجر وسرق عليه
الضمان اذا تلف قال الغيبة ابو بكر يفتي الخاتم اجماعا وكان يقول ان لا يجز عليه الضمان عندنا جرحه اذا لم يشرط عليه
الضمان والغيبة ابو جعفر سوي يفتي بغيره وكان يقول بعدم الضمان قال الغيبة ابو الليث وبه تأخذ ونحن نفتي به ايضا
لو تادم النسيان في ثوب النسيان فان قال لا يفتي وان تادم مضطحا يفتي النسيان اذا خرج من الخاتم فضاء ثوبا تركه
ضابطا حتى وان امر الخاتم او حتى عاين ان يحفظ لا يفتي رجل وضل الخاتم وقال لصاحبه احفظ ثيابك فلا خرج
لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الخاتم ان سرق وضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا سلك يفتي في قولهم جميعا
لانا الاجر لشيء ان لا يفتي عندنا ضيف اقام يشرط عليه الضمان اما اذا شرط يفتي قال الغيبة ابو الليث الشرط
عدم الشرط سوا لانه اجبي واستراط الضمان على الاجبي باطل وبه يفتي **الفصل الخامس في طين والصلال** لو قدر
لخياط طول الثوب وعرضه ثوبا تاقتا ان كانا فند اصبع وخلف فليس شيء وان كان اكثر بضعه طين اذا قاطب ثوبا
كراس رجله بامر فبغت منه قطعة ما الكراس فسرقت عن من وكذا الاسكاف اذا بغت فبغت من صرم

صرم دفع عن الا بطل يفتي كراسا فخرج هو الاخر يفتي فسرقت من ان كان النسيان اجرة الاول لا يفتي واحد
منها وان كان النسيان اجبة حتى الاول دون الثاني وهذا عند ابو حنيفة وعند سائر الاو اضمن مطلقا وفي الاجنبى
انما اضمن الاول وان شاع اضمن الاخر النسيان اذا اخذ الثوب فعلقه في الثوب به لياخذ منه المالك
فقد رتب الثوب فخر في الثوب من من لا يفتي المالك ولو خرف من من اضمن نصف الثوب **الفصل**
السابعة في السرقات حارس سرقة في السرقة فان سرق رجل وسرق منه ثوب لا يفتي لان
الاموال في بدا ربها وهو حافظ للابواب كذا قال الغيبة ابو جعفر وعليه الفتوى قال وهذا قولهم اقام على
قول ايه ضيفه فلا يفتي مطلقا رجل اساجر قدرا فلما خرج حمل على الخمار فذهب به الى بيت صاحبه فزلق
بجل الخمار فسقطت فانكسرت لا يفتي ان كان حارسا يطبق بذلك وان كان الرد على المواجه الا ان العاين ان
المتاجر يملك الوصي اذا انفق على باب الخاضع في ضوطة الصبي فما اعطى على وجه الاجارة لا يفتي وما كان رتونا
يفتني **الباب في المساجع وفي الاجارة** الساجر رجلا يعلم حرفه كذا من السنة ففرض نصف السنة ولم يعلم
شيئا فخلت ساجرا بفسخ الاجارة وهذا دليل على ان المتاجر يفتي في الاجارة لا يفتي في الاجارة
ما اذا قطع ما له ان يرد ما ولوم بركة حتى مضت السنة سقط الاجر ولو مرض المتاجر ان كان سوي يفتي
بنفسه فقل عند وان كان يعمل باجر له فقل ليس بعد في الغنا والاساجر رضاعة فربما وسواك في فريضة
ان يبينها سبي سب لمان ينقض الاجارة في احوال الوفاق ان ازاد اجرا مثله كان للثوب ان يفتي
الاجارة وما لم يفتي يجب كسب في موضع آخر ان ينظر ان اجرة الثوب باجر مثله او بقدر ما يتفق بين الناس
فيه فانه لا يفتي في الاجارة وانما اجارة وزادة الاجر ويومان في عشرة حتى يواجر بها ثمانية واجر مثله عشرة لا يفتي
ولو ان المتاجر ضاح الا مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب او المرض او الغفر لانه ان يفتي في الاجارة لانه لا يفتي
له لان المتاجر ان يواجر المتاجر بغير الثوب لا يفتي في الاجارة وان كان الثوب هو المتاجر وكذا الغنا لو اجر
ومات وكذا الاب الوافي اذا اجر العفف بنصف ثم مات الغنا لا يبطل الاجارة لانه في معنى المالك ليس لا يجر
فهو الاسخى لا يبطل لانه اجر الغفر كالموكيل بالاجارة والاجر الوصي ولو كان الاجر واحدا والمتاجر اشبه

فان قال بطلان ان ليس باهل وبهنا ضرف فقله وقال بطلان سواهل لا يفتي فان كان في جانب الحق واحد وجانبه
اشا حتى لو امرت ان يطلع سرقه فقله في الخلق فقال امرتك بان يطلع غير هذا البس وقال الخاتم امرتني بغير
هنا قال الحق قول الامر ولو قل ما امرتني سق اخر متصل بهذا السق فانقطع لا يفتي الاستاذة كل على اذا ضربت
او العبد للتعليم فكل ان كان بغير ذن الا بالوصي حتى ولو كان باذن الاب والوصي لا يفتي ولو ضرب المالك حتى
وكذا الوصي لان الاب يضره لنفسه لا يضره ضرب عاين البه لا يخلو العلم فان ضرب باذن من له الولاية وكذا الرجل
لو ضرب زوجته في العيون في الارض او ضرب الابن في الثياب منته وبقي عندنا ضيف وعند ابو يوسف لا يفتي
وبيت منه عليه الكفارة عندنا **الفصل الرابع** رجل يسرق ثوبا غير ثياب النسيان فقل النسيان انه لو سرق ثوبا
هو ثوب بغير حتى هو الاجرة اذا وضع بغيره عن صاحب الختام ان لم يكن الختم في ثوبه حتى وان كان لا يفتي الا اذا انقضى
على الختم صاحب الختام فان قال لصاحب الختام اي اضع ثيابك في صاومودعا يفتي ما يفتي المودع قال في
الحطب والصنوي على قول ايه ضيف ان النسيان لا يفتي الا باضي المودع ولو وقع الا صاحب الختام واستاجر وسرق عليه
الضمان اذا تلف قال الغيبة ابو بكر يفتي الخاتم اجماعا وكان يقول ان لا يجز عليه الضمان عندنا جرحه اذا لم يشرط عليه
الضمان والغيبة ابو جعفر سوي يفتي بغيره وكان يقول بعدم الضمان قال الغيبة ابو الليث وبه تأخذ ونحن نفتي به ايضا
لو تادم النسيان في ثوب النسيان فان قال لا يفتي وان تادم مضطحا يفتي النسيان اذا خرج من الخاتم فضاء ثوبا تركه
ضابطا حتى وان امر الخاتم او حتى عاين ان يحفظ لا يفتي رجل وضل الخاتم وقال لصاحبه احفظ ثيابك فلا خرج
لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الخاتم ان سرق وضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا سلك يفتي في قولهم جميعا
لانا الاجر لشيء ان لا يفتي عندنا ضيف اقام يشرط عليه الضمان اما اذا شرط يفتي قال الغيبة ابو الليث الشرط
عدم الشرط سوا لانه اجبي واستراط الضمان على الاجبي باطل وبه يفتي **الفصل الخامس في طين والصلال** لو قدر
لخياط طول الثوب وعرضه ثوبا تاقتا ان كانا فند اصبع وخلف فليس شيء وان كان اكثر بضعه طين اذا قاطب ثوبا
كراس رجله بامر فبغت منه قطعة ما الكراس فسرقت عن من وكذا الاسكاف اذا بغت فبغت من صرم

مسيله
 وبقولهم قد
 وبقولهم قد

ان اکراه بغلامان است نه از پنج نفر دارايم و ادعي الآخر انه اسماح لشيء فيه لاختلاف بيع بخت دارايم فالقول الاول اقل منها

[illegible]

وهو مشتمل على اربعة فصول **الفصل الاول** في الجيوسف ان الامير الذي ولّاه السلطان على ما حقه وجعل خراجها له
واطلق له المصروف في الرعي كما يفتضيه الامان ان لم يغلق ويغزل السلطان لواقف غلامه على بلدان واصر بسبب الغاصبان
له تغلب القضا بطريق النيابة عن السلطان لكن لو وقع هونيف لا ينفذ في الصلوة هو او امر غيره بالامانة جان

لما يخرج من القطن منها، يراها

✓

وَجَسَدُ الْعِلْمِ وَهُوَ فَتَى ذَلِكَ وَالْأَبْيَسُ بَنِي الْعَبْدِ الْهَاشِمِيِّ الْمَازُونِ بِدِينِ الْوَلَدِ وَالْوَلَدِ

اذا لم يكن فاضيا في هذا الموضوع كان خواصا من الرعايا وكذا لو ان فاضيا حضر في بلد لم يكونا فاضيا
في تلك البلد او كان اصدا فاضيا دون الآخر فاضرا عدما للآخر فاضلا لا يجوز للآخر ان يعمل بحرية واما لم يكن في الكتاب
من قلان الاقلان اسم الفاضل المانع نسب واسم الفاضل المكتوب اليه ونسبه لم يجز الكتاب ولو كتب اسم الفاضل
المانع ونسبه ولم يكتب اسم الفاضل المكتوب اليه ونسبه ولكن كتب اليه ما بلغ كتابه هذا من قضاء السلي وصلاتهم
لا يجوز وابو يوسف اجاز وعليه على الناس اليوم واجمعوا انه لو كتب اسم المكتوب اليه ونسبه لم يكتب ولا كل من
يصل اليه كتابه هذا من قضاء السلي وصلاتهم جاز وعلى كل من يصل اليه من قضاء السلي وصلاتهم ان يقبل
ويقبل به ولو لم يكتب في الكتاب التاريخ لا يقبل وان كتب فيه تاريخي ينظر هل هو كان فاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا
يكفي بالشهاد اذا لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتابا للفاضل لا يشترط مجر شهادتهم بدون الكتابة وكذا لو شهدوا على
اصل الحادثة ولم يكن مكتوبا لا يقبل ولو كان المكتوب اليه او غفل قبل ان يصل الكتاب اليه المكتوب اليه لا يقبل و
لو لم يثبت الكاتب كل ما في الفاضل المكتوب اليه او غفل والسلي مكان آخر من وصل الكتاب اليه ليس للفاضل لولا
ان يقضي هذا الكتاب غنا **باب السابعة**

وفيل انه لا ينفع من وصول الخبر ان واحد عليه لانه خارج لا الحسنة مهم لاجل الدين ولا يكون معه حتى لا ينفع
 ١٧. وفي نسخة اخرى فموت وليه والذال اذ لم يجد احد بنفسه وكيفته اما اذا كان معه ما يقوم به لا يخرج وفي نسخة اخرى

عليه اصدق لم يجد مكانا قابلا للجماع وعن ابن مسعود انه يمنع من الجماع بخلاف الاكل لقرونه واهل بيته
مسالك مختلف المساجد والاصح انه يمنع فان كان له ثياب صنفه بياض وبشئ لم يقدر الكفاية وبصرف الباقى

الادب ولما قال يا ابن ابي طالب ومن سبني ان باع عمه الجبس من ابن يوسف هكذا اذا عجز
افس المشتري ان كان قبل القبض يسير القاضي عليه لانه قد وهبها وما عندك تصنف فلا يسير العوض

فصل

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

من غيرة في
تجارتهم الله
كما قد علم كلام
في انفس الزك
المقصود ولا
عليها مال ولا
المشروط ولا
اشياء اخرى
اذ لا الرعية
الاولى

سبلان الشهاب وعلی الافلاس ان يقولوا لعلمه شيئا سوكا
كسوته وثياب الجلم وقد اضرب ثاقي السوء العلانية في الواقع

ولا العفاريت على سائر الخلق...
في المنقول لو قال المدون...
كان له عفاريت...
اذا جسد الفاضل...
واختلفت الروايات...
في موضع معني...
للمطالب ان يفهم...
وهو الذي يجمع...
الغالب على...
جل للفاضل...
لكن قد من...
لم اخذ الاجرة...

كذلك الصغار...
ان قلنا...
اشد الطلب...
ونشك...
فلو عرف...
على بعث...
الغضا...
اذا كان...
قال لها...
في يوم...
مسألة...
الفاضل...
وهو مشتمل...
تلقى المال...
فرسج...
بحال لا يمكن...
بداية...
الغالب...
يقبل ما اذا...

كتاب الشبهات

الباب الاول في المذمة

كتاب الشبهات

فصل في بيان ما يقع في الاله الخدم والعقائد كشهادتها
 في هذا العلم انه لو شهدنا بتقبل القاضي شهادته بوجوب ان يكون في شهادته ان لا يشهد لوان جعلنا في بيت
 كالم ان شهدنا بتقبل القاضي شهادته بوجوب ان يكون في شهادته ان لا يشهد لوان جعلنا في بيت
 هو داخل البيت بينه وبين القاضي على الباب للبراه وبسبب ان يشهد عليه بما اقر به اذ لم يعارض الموت الا واحد
 ولو شهدنا القاضي لا يقضي بشهادته وصدقا فاصنع قالوا خبرتك عدلا مثله فاذا سمع منه يجعل ان يشهد
 في موته فيشهد به مع ذلك ان صدق في شهادته ولما قال رجل لامراء رجل سمعت من الناس ان زوجك
 خلا فاكف جان لهما ان يهرج ان كان الخبر عدلا رجل اشترى عبدا وادعى على البايع ان به عيبا فلم يثبت العيب فباعه
 من رجل فادعى على المشتري ان عليه هذا العيب فكنى في الدين سمعوا منه صل لهم ان يشهدوا على العيب في الحال والملك
 الباب الثاني في الشهادة ما بيننا وبينه
 معارضه اذ كان عبدا فرقت شهادته ثم عني فتشده تلك الشاؤنة بتقبل ان كان عدلا الثاني الكافر اذا
 شهد على مسلم فرقت ثم اسلم فتشده تلك الشاؤنة بتقبل الثالث الاعمى اذا شهد فرقت شهادته ثم صار بصيرا
 فتشده تلك الشاؤنة بتقبل الرابع الصبي اذا شهد فرقت شهادته ثم بلغ فتشده تلك الشاؤنة بتقبل الموتى
 اذا شهد بعد فرقت ثم شهد بجاهل بها لعن لا يقبل ولو شهد فاسق فرقت لعنه ثم جاز شهد لا يقبل
 اذا شهد على ملوك شهادته لملوكه فلم يهرج عني ثم شهد بجاهل بها لعن لا يقبل الاعمى لا يجوز الاله الشك والكون
 ولا يجوز عليه الشهادة بالستر والشامع الشهادة وحالة الاوار وحالة العضا فاذا وجد العمى احد الاصول
 الثالث يمنع الغضا وعندنا يوسف ان وجدته حالة الفحل يمنع والافلا الذمخ اذا سمع افرا جعل فاسم الذي
 وشهد بجاهل بالصبي والعبد اذا سمع ثم ادرك عني يجوز شهادته الرجل ليس ارضعته امراته ولا بويه رضاعا
 ولا يقبل شهادته الرجل عني من غطفاني يابن ولا يجوز الذمخ ورفع الزكوة البها ولوناب الفاسق لا يقبل
 شهادته فام عني سنة استمر لو كان عدلا فتشده بزور ثم تاب فتشده يقبل من غير مرة اذا شهد رجل فقول ثم
 شهد بعد ذلك لا يستعد ثانيا الا اذا طال وقت محمد شهد ادا يوسف سنة استمر ولا يجوز شهادته الاجرة للاستاد
 راديه التلميذ الخاص التلميذ الخاص الذي يملك معه وفي عبالة وليس له اجرة معلومة اما الاجرة كشك اذا شهد للناجر
 شكر

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

[illegible][illegible]

لا وعليه الفتوى وكذا العلم بالرجوع الى الاستدلال وادناه ولو شهدوا انه ابن ابنة او بنت ابنة لا بد ان يقولوا انه
 ولا يستدرك ذكر اسم حتى لو شهدوا انه جد الميت ابو ابيه وادناه ولم يسموا ابا الميت فثبت شهادته ولا يستدرك ذكر اسم
 شهد الرجل انه جد الميت دفع الفاضل بذلك كما جعل واقعي انه ابو الميت واقام البينة بغضبه وهو
 بالمرتب شهد انه اجد الميت وادناه دفع الفاضل بذلك شهد الآخر انه ابن الميت وادناه لا يقبل وبخلاف الملاين
 ولو شهد في حق آخر بذلك يقبل ولو شهد الزوج الاول وغيرهما ان الثاني اجد الميت دون ان يكون ابنا لم يقبل
 الشاهد رجلان شهدا ان فاضل يملك كذا فلان بن فلان دفع يكون فلان بن فلان فان فلان الميت لا وارث
 له سواء امض الفاضل الغضا الاول فان امض بناء على انه لا مناص له في الحال ثم جاء آخر واقعي انه وادناه لا يقبل وان
 ان كان اقر بين الاول وادناه او من اجل الاول ففقد للثاني بما هو دفعه يعني الثاني لو كان ابنا والاول ابنا يقضي
 للثاني بالسدس لو كان المفضي الاول ابنا والثاني اقام البينة على البنت ايضا او عا انه بنته فقبل وبغضه بالميراث
 بينهما مكان العمل منها وفسر على هذا نظاير **باب السابع والعشرون في الاستدلال** لا يجوز شهادة من يكون
 المستودع على شهادته في مسيرته لكنه ايام وليا لهما او يكون مريضا لا يستطيع اتيان الفاضل في الزمان يوسف ان
 كان مسافرا لو غدا الفاضل للشهادة لا يستطيع ان يبيت باجله جائز الشهادة على الشاهد ومن هذا لا يجوز
 مطلقا الا شهادته على شهادته نفى يجوز وان لم يكن بالاصول عذر من لوجه بهم العذر من مرض او سفر او موت
 يستبعد الفروع وان اخرج من الاصلان او عا او فسقا او ارثا والعباد باله او جثا لم يجز شهادة الفروع
 شهادة الابن على شهادته الاب جازن ويقبل الشهادة على الشهادة في النسب يستبعد الفروع يجب ان يذكر اسم
 المستودع الاصول واسماء ابيهم وجدهم لو شهد رجلان على شهادته رجلين وشهدا صديقا على شهادته نفس
 في ذلك الحقي فهو باطل لان شهادته بشهادة نفسه اصل وشهادته على غيره بدل فلا يجتمعان ولو شهدا صديقا
 على شهادته نفس وشهدا لآخر على شهادته رجل آخر يقبل لو سمع المستودع فاضلا يقول لرجل قضيت عليك دينك
 انه الرجل بالقر درهم ثم عثر واستغنى آخر رجل يسعها ان يشهد ان الفاضل قضى عليه لو سمع في اطراف مصر
 او سائر بقية وادناه الحقي بن زبارة قضيت بجوز وعنه يوسف انها لو سمعوا غير رجلين الغضا لم يسمها
 المستودع **كتاب الجوارح المستودعة** ان شهد شاهدان بما عا انهما ففقد بهم ادعى المستودع عليه انما

انما رجوعها في نفسها وانما لا يثبت عليها ذلك ولا يثبت عليها البينة في ذلك ولا حكم للمرجوع عند الرجوع
 وكذا انما سائر الحقوق والحدود السائدة انما رجوعها في نفسها وانما رجوعها معها ايضاً عند القاض لا يبطل القضاء
 لكن ضمن المال الذي سئل به وهذا فعل لا يثبت الاخر وهو قولها وعليه الفقهاء سواء قبض المقتضى للمال
 الذي قبض به او لم يقبض وان كان لرجل على رجل وبين فسد ان وصفا له او تصدق به عليه او ابراءه ثم رجعا
 بعد القضاء ضمنوا ولو شهد ان اجل سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الطول او بعون فضمن المال للمطالب في الاول
 رجعا على المطلوب الى اجل فان نفى ما على المطلوب بموت مقلداً لم يرجع على الطالب اذ اصر رجوع الشاهد في الاقرار
 بنظر بعد هذا ان لم يكن المستودع مالا بائناً كان قضاءً او كفاً فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان بالاداء فالرسم
 صار الشاهد مثلاً لذلك بشهادة وان كان مالا فان كان الائلاف بعوضي فبطل فلا ضمان على الشاهد
 ايضاً وان كان بعوض لا يباي ولا يفقد العوضي ضماناً وجب الضمان فيما وراءه وان كان الائلاف بغير عوض
 اصلاً يجب ضمان الكل **كتاب الدعوى** وهو مثل على البواب **الاول** فيما يكون خصماً وفيما لا يكون
 بشرط حضور الطالب والمردن في دعوى على رعي وسفارة والاجابة كالبرهن ولعنات الداريد
 الباع بعد البيع فيما استحق واستحقها لا يثبت بالدلالة الا بحضره الباع والمشتري وكذلك بشرط حضور
 الباع والمشتري عند القضاء بالسفعة او اذ كانت الارز بعد البيع او اذ كانت الدار في يد رجل شرافاً سداً
 فهو خصم لمن بينهما رجل او على آخر بعد بيعه واقام البينة في كواوم يركوا اخر افت وهذا البداة
 او باع من غيره او وصح لغيره حق المدعى ما انصرف عنه حق المرفق فخصم من لو لم يظهر عدالة المستودع بعد
 اقراره لو باع المدعى عليه قبل اقامة المدعى البينة ولم يسلم الا المشتري حتى اقام المدعى البينة على المدعى عليه وفقد
 القاض وسلم الى المدعى ثم ان هذا المشتري اقام البينة على المدعى على ان العبد ملكي بسبب ان اشتراه من المالك
 عليه وفيه بغير حق وسئل المستودع بذلك فانه يفتى في المشتري في قولنا العبد من المالك عليه بعد ذلك او
 وصح منه جان ومن الحكمة ليرجع العبد الى المالك عليه وفي الفتاوى وهذا جلة تفعلها الناس لدفع
 الظلم لانه انما يصح بين الجلة اذ لم يقع الشراء من المقتضى عليه الاول وانما ادعى ملكاً مطلقاً فاما اذا ادعى

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

في دعوى البيع بالدينار
والدينار هو الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

الفاصل الامام الخليفة مستقيم لرجاء النكول ولو اقر بالدينار لا يثبت البيع على الفاضل فكيف يخلف لكم
هذا غير مستقيم في المنقول ولو اقام البينة ان هذا الحدود في بيع منقذ عشر سنين والله احدث البينة بغيره بالبد
وبامر الفاضل بالسليم اليه لكن لا يصير المثل عليه مقتضا عليه لو اقام البينة بعد ذلك انه ملك فغير واجبه انهم
لو استدوا على اخر المثل عليه انما كانت في يد امس يامر الفاضل بالرد على آخر حق المرد ورفعه الطريق
فوان القول لصاحب الدار ولو اقام المثل البينة ان كان يترقى في هذه الدار لم يخف بهذا شيئا ولو استدوا ان
لطرفي فيها ويتوا طول وعرضه بالذرعان يفتي بذلك وان لم يتوا طول وعرضه وصدوده لا تقبل بهذا
رواية الامام ابو سليمان في رواية الامام ابو جعفر الكبير ان لم يتوا طول وعرضه وصدوده كان اجوز وهو
مفتي بعرض باب الدار لا اعظم ادعى رجلان دارا لكل واحد منهما يفتي في يد فقول كل منهما البينة فان
اقاما البينة فحق لكل واحد منهما بالبدن والنصف وان اقام احدهما البينة انما له ففتيت بكلها وان لم يقر لها
البينة وطلب كل واحد صاحب ما في يد يفتي لكل واحد منهما ما في يد بد صاحبه على الشبان فان خلفا لم يقض
لها بالبدن ولا لاصحابها وان خلفا فحق بالبدن وان خلفا فحق بالبدن وان خلفا فحق بالبدن وان خلفا فحق بالبدن
فحق بكلها ملكا للمثل خلف يفتي في يد ويصدق الآخر الذي في يد صاحب صالح النكول صاحب واد اقام
احدهما البينة فحق بكلها ملكا له نصفي بالبدن ونصفي الدار فان في يد صاحب البينة ارضه يبدل ارضه رجلان
بين الارض وحق ما جنة معلومة والله مثوبا ذلك الوفاق وذكر الشرايط واثبت بالبينة وحق الفاضل بالوفقة
ثم جاء رجل ادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع بخلاف العبد اذا ادعى العتق على انسان وحق الفاضل بالعتق
ثم ادعى رجل ان هذا العبد ملكه لا يسمع لان العتق فحقا على جميع الناس بخلاف الوفاق في قوايد عتق البينة
لكلوا في دكن الاسلام على السفين ان الوفاق كالعتق في عدم سماع الدعوى بعد قضاء الفاضل بالوفقة
لان الوفاق بعد سماع شرائط لا يبطل باع وان ما يجل وسلم اليه في السر خضر الشافعي فحقه الطائفة
مخض من العتق فحق الفاضل بالوفقة في الظاهر ولو ادعى العتق الشرا بعد اقام وادام البينة على ذلك هو دعواه وبطل
العتق بالوفقة

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

في دعوى البيع بالدينار
والدينار هو الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

في دعوى البيع بالدينار
والدينار هو الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

بطل الوفاق لو قال هذا الولد ليس مني فلتا نائم قال هو ابني يفتي رجل باع دارا وابنه البالغ حاضر ساكن
ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك انما ملكي ولم يكن وقت البيع ملك لاب التفتي المخاضون معا يمينه سمر فندان لا يسمع
دعواه وجعل سكوت عند البيع والقبض كالاقرار بسا الباب للقبض وافتي في غنا انه يبيع الا اذا جعل سكوت
كان الابن نقاضا الحق باع عبدا ومولاه حاضر ثم ادعى مولاه العتق يفتي بطل الفاضل الامام ان كان
العبد مخدوم وان كان كافرا فزنا لا يبيع فيه ما راه يبيع وسكت بغيره فزنا قال بغيره فزنا المستفيل
ولا يفتي في النصف للناشر **الباب الثالث في دعوى الخلام والحاربه والعوض والاستيلاء المنقذ**
رجل ادعى على اخر انه غصب منه غلاما من كتبا وبتى صفاته وطلب احضاره فاحضر غلاما قال بعض صفاته بعض
ما وصف هو فافتي ان هذا الخضر ملكه وادام البينة يسمع دعواه اما لو قال العبد الذي اوتيته وطلبت احضاره
هو لا تقبل البينة في دعوى الوعد بعد لا بد من ذكر موضع الالباب انه في اي مصر هو كان له محل وموطة اولم
يكن في دعوى الغصب اذ لم يكن له محل وموطة لا بشرط ذكر موضع الغصب وفي دعوى الحكم لا بد من بيان
السبب وفي دعوى العتق بشرط ان يثبت انه العتق وفي دعوى الديار ان كان غيبا فذكر الوصف
ولاحاجة الا ذكر الوزن واذا كان وبنا سبب السلم لا بد من بيان الوزن رجل يفتي غامضا ما راها ابيد فليفتي
لبيطه فانك الترقا فبض العتق والتلين فدمان او غاب فادى صاحب العتق انها ملكه وصلت اليك بيد فلان
لا يسمع هذه الدعوى الا اذا قال استسلمتكم اذ في الغنمة ولو قال يفتي اليك يسمع وفي الدين لو ادعى العبد
انه يفتي كذا من الدلام اليه او فحق فلان وبنا بغير امر من الدعوى يخلف ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال
وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا يسمع الدعوى كانه العتق وفي دعوى خرق الثوب او خرق الدابة لا يسترط احضاره
الثوب والدابة لان المثل في الخفيف الخفيف من الثوب والدابة **الباب الرابع في دعوى الديار والدنانير**
الدراهم لاحاجة الا ذكر الجيد لان مطلقا ينصرف الى النصف المعروف في الذهب والفضة خارج رجل ادعى عتق
انه امر فلانا من اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فاللعن صحيح وان كان غير سلطان لم يكن على الامر يفتي في دعوى
الدينار

في دعوى البيع بالدينار
والدينار هو الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

في دعوى البيع بالدينار
والدينار هو الذي لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

[illegible]

٢٩
 ادعى لايهم الابرا السابق واكتنا انه يسمع لان هذا ابراهيم في ضمنى صلي فاسيد فلما قيل **الباب العاشر**
 في دعوى النسب والارث رجل ادعى على آخر انه اخوه لايهم واقعه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة في امرأة اذ عت بعد موت
 سماع الدعوى ونقض بانه اخوه فكان ذلك نفيا على جميع الاخوة والولدة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكنه التلافي في العتار والنفقة
 اثبات الاخوة لان هذا كففت اثبات البنوة من الاب والام فكان دعوى على اب المدعى عليه بكونه في العتار والنفقة
 لايهم ولما افتر المدعى عليه انه اخوه لايهم وكذا لو ادعى انه ابن ابنته والابن عاجب وميت وكذا لو ادعى بقتل
 انه جد ابوابيه والابوابيه او ميت فان ادعى بسببه مالا من النفقة وغيره في منصب خصي فالقول لمنزلة الميت
 عن القالب لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على القالب حتى لو حضر الاب والابن لا يثبت الا ان كان اجاب ليست على مدعيه
 اما لو ادعى على رجل انه ابوه او ابنه او اخوه او امرأته انما زوجته او ادعت على انه زوجها فاقام المدعى البيعة تقبل
 سواء ادعى بسبب هذا الاشياء مالا او لم يدع بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير وهذا لو افتر انه
 ابوه او ابنه او زوجته او زوج صهره ولو افتر انه اخوه لايهم المطلقة اذا قامت البيعة ان الزوجي مطلقا
 للمدعي قبل الطلع بسمع والكتاب اذا اقام البيعة ان المودة اعتقه قبل الكفاية تقبل بطلان غلام ولدته
 ملكه فباعه من رجل وباعه الحشوي ما آخره ادعى البائع نسب الغلام بصر المدعى وبني النسب وبطل
 البيع السخا والعهدي لان لا يسمع المدعى للنفاضي والحوادث ان النفاضي في مثل هذا الموضوع جائز
 لان النسب يحكي فيه الحقا رجل يبيع امه وبها جعل فقال البائع ليس هذا الجبل مني وهو من غيري فولدت
 عند الحشوي لافل من سنة اشهر فباعه البائع جائز دعونه ورحل الجارية والولدا اليه ولو ادعاه
 البائع ثم ماتت الام واعنفها الحشوي فعنفه باطل وبرهها الى البائع ويضمنه المكوث فميتا وبره
 بجميع الحق على البائع حتى يبدد رجل قال هو ابن عبد فلان القالب او الميت ثم قال هو ابني لا يكون
 ابنه ابدا اذا اعطى الرجل جارية في ذوق الفرج فانزلها فاذنت جارية ما في شيء فاذنلت فوجها
 فعنف الجارية ثم ولدت ولدا الولد له للرجل ونصير الجارية ام ولده ان قال لعبد هو ابني انا
 كان بيعتي وكان بالغ بزوج الانصديق ان لم يفر بالثقة عانقه لانه حر بحكم الدار فينظر الانصديق
 اما اذا افر بالرفق على نفسه فهو بمنزلة من لا يعترفه لا يشترط الانصديق رجل قال غلام هذا ابني بنسب

[illegible]

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Indic or Persian languages. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed, with some visible staining and wear. The handwriting is fluid and continuous, with many ligatures. The page is oriented vertically, and the text is arranged in a single column.

المصنف في تاريخ العرب

[illegible]

صغيرة لا يجوز لانه لا يقع عليه رجل اقرع علم امره نكاحا وقال ان زوجك الغائب طلقك وانقضت عقدك فانما تزوجك فافترت بشكاح الغائب وانكثرت الطلاق فاقام المدعى البينة على طلاق الغائب بفعل البينة ولا يحتاج الى اعاد البينة لوصف الغائب او قال ان المرأة تزوجت بغير الشهود او في العدة او حال ما كنت محبوسة او امة فانكثرت الزوج ذلك كان الغول قول الزوج اجماعا فان اقرع الزوج بغير ما ذكره وكذب المرأة ليكون طلاقا حكم امره او عنت من النكاح ثم ادعت بعد ذلك كسر سمع وعلى الغالب لا يسمع **الباب الثاني عشر عشر في بيان ما يقع فيها الشك**

[illegible]

عبد زيد رجل قام رجل البينة انه عبد عليه منه ذلك زيد و قام اخر البينة انه عبد او فعله الذي زيد
فانه يفتق بينهما و ان زيد رجل قام رجل البينة انما كانت لابي عات و من كذا صبر الاله و قام ذو اليد البينة
كذلك فف بالدار الخارج بخلاف الشايع اذا ادعى ذو اليد حيث يفتق لهذا البين عند احبنا و ذكر العام ضواير و اذ
ان و البين اذا ادعى الشايع و ادعى الخارج انه ملكه غضب منه ذو اليد او وعد منه او اعان منه كانت بينه الخارج
اول و انما يخرج بينه ذن البين على الشايع اذا لم يتبع الخارج فعلا عاذا البين اذا اذ القينا كاشرا و غير ذلك فيبينة او
لانه اكثر اثباتا لانه ثبت الفعل عليه و لو قام المدعي الاول البينة على الشايع و لم يقبله حتى اقام الثاني البينة على الشايع
ايضا فف بينهما نصفين ان بعد لوعاين الولد لم يرضع منها و يقول انه ولى جائله ان يستبد على الشايع و عاينا
لو شهد شاهدان على الشايع لزيد و شهد آخران على الشايع لعم و تصور هذا بان ان الشاهدان انما ارضعوا ليس
انتم كانت ملكه و الآخران رايا انما ارضعوا ليس انتم ملكا و فحق الشهادة للفرعين ان كان الفرع ندفا
و انما تجز و يطرح فما اكتسب ففوله و في النفاط السنبلة او النفاط فف بينهما و النفاط غير معتبر رجل اسما
رجلا يخط له ثوبا فادع الاجر الثوب الذي بين و ادعاه اسما كان و حاشا ان اسما فف قوله و ان كان في البينة
او منزل الاجر القول قول الاجر حرا كان او عبدا ما ففونا كان او مكانا عبدا ملك رجل موسير بيت محسب
في بيته الا حصر و على العبد بذن ففنا عشر آلاف درهم فادع كل واحد منهما البين فف الذي يعرف بالسبا و فف
الصفان ما يقطر من الاواني من الدهن فف انما ان كانا جال بسبل من خارج الاواني و لا بسبل من داخل يطير

له وان كان سبيل من الدافعا ان كان زاد الحكم واحد من الشترين شيئا فكل واحد لم يزد وليس له ذلك وينصف به الا

والمواضع في دابة ادي
الخارج الناديه سر قهاصة
او تختص بها من صاحب
اليد وغيره وصاحب
اليد يدعى لها
دابة ولد في ملكه
يقض لصاحب الولاية
قاضي خان

197

[illegible]

روز جمعه

[illegible]

بأمرها من انسان والمشي الثاني وبعدها من الخرافة ثم آخرها سحفت الجارية من بين رجع المشي على البائع

البائع بالثمن ولو كان مكان الطهارة مع ما لم يوفقه من الثمن لا يرجع له على بائعه عليه من الثمن ما رجع
 ثم باعها الموهوب له من آخرها فاستغفرت ما يد الثمن فان الثمن الاول لا يرجع على بائعه من بيع الثمن
 الثاني على الاول **فصل في المدايب** رجل اشترى ثيابا من رجل وقضى الثمن عليه السجل فوجد بائعه من غير
 فافترس البسوة وكلمه النكر انك قد ساء السجل فافترسها والزم البسوة اربعة اشهر فافترسها الا ان البسوة

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٢٩
 ولا يندفع لظفوة عن ذي اليد وبعد ذلك ذوال اليد باطنها ان شاء سلم الى المذبح ومن يرضى من ينفق من الاجان
 او ينفق الرضعة وان شاء ينفق البع فان اضرار النقص فاذى البائع الدبر واقتل الرضعة قبل ان ينفق ثم البع
 وان يد رجل اذ احاطا رجل وقال استر بها معا عبد الله بكفا ونقدت الفضة واقام البيت وقال ذوال اليد ودعيتها
 عبد الله الذي يدعى السر لانه لا ظفوة بينهما ولكن لا يندفع لظفوة عنه اذا حلف ان عبد الله او عها بعدما
 سأل المذبح عنه ولو قال او دعيتها محرمة وكيل عبد الله لا يندفع لظفوة بدون البيت **فصل في الدفع**
 رجل ادعى على آخر الغدوم ودفعه فانكر فقال اقام المذبح البيت على الالباع ادعى المذبح عليه الرضا او الهلاك لا يخلو
 اما ان قال له الجوارح لا تشارك ليس لك على شيء او قال ما او دعيتني اصلا ان قال ليس لك على شيء سمع الدفع والنوبق
 على ليس لك على شيء لانه صلك او ردته عليك ما لو قال ما او دعيتني اصلا لا يسمع هذا الدفع لعدم الاصلان
 لان رد الغدوم او طلاقا استدعي وجوبه رجل ادعى دينا على آخر فقال المذبح عليه انا ارجى بالدفع فقبل
 له الا بقاء او على الابرا فقال على طلبها سمع ان اذوق والنوبق ان يقول ابن ابي عن البعض او فيه البعض
 او ابرار في جدد او فيه رجل ادعى على آخر دينا ثم قال وصكدا اقر فقال المذبح عليه كنت مكلفا الا اقرار
 صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم الكلي ونسب رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المذبح عليه في الدفع هو دفع
 الى وقال لا يدفع الا فلانا وقد دفعتم جميع الدفع في دعوى الدبر اذا قال المذبح عليه انا يدعي على مال الثمار
 او على الحب سمع ولو اقام البيت بغيره ويندفع الدعوى **فصل** رجل ادعى في شركة امرأته ميراثا وقال انا
 كانت امرأته اذ وف الميراث فقلت الورثة ان المذبح قال ان ابن مرءه زنا ما يوحى ميراث بردي من جميع
 الدفع ولو قال انه قال طلقها لا يسمع هذا الدفع لاصح لان يكون الطلاق رجوعا وانه لا يزيل الملك فلا
 يحرم عن ميراثه في دعوى الميراث المهر في شركة زوجها اذا قال ودته الزوج انها حرام على ابنتها قبل موته سنين
 فان مات الميراث البيت فكل بعد ذلك ان الزوج اقر في مرض موته بانها مكسوة جميع دفع الدفع رجل ادعى دينا
 فمكره فقال المذبح عليه لم يبق منه شيء فابنت المذبح ان اعينها من الاعيان شركة واقام البيت واقام المذبح عليه
 البيت ان المحدث باع هذا ما رجل يندفع الدعوى وان لم يذكر اسم المثل ونسب رجل ادعى على آخر دينا

رجل واقام البيعة واقام المدعي عليه البيعة ان المدعي باعه من فلان الدخايب بطل دعواه وفي دعوى السنفعة لو
اقام المشتري البيعة ان الملك الذي يخفى به السنفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البيعة انه اقرب بانه فلان يسمع
فصل رجل ادعى على آخر صنفه بسبب الشراء منه وقال له آخر، وهكذا اقر المدعي عليه بالبيع منه واقام المدعي
عليه البيعة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لانه يبيع الدخايب لانه يبيع طابعا ثم اقر مكرها رجل ادعى واقام
في بطلان الاقرار او بالبيعة فقال المدعي عليه في الدخايب ان اشتريت الدار من المدعي فادع المدعي فقال اقلنا
البيع الذي جرى بيننا صح دفع الدخايب رجل ادعى على آخر مائة انه ملكه انه اشترى من فلان بثلثمائة كذا فادعى
المدعي عليه انه ملكه لانه اشترى من ذلك الرجل بثلثمائة اسبق من ثابته ثم قال المدعي دفعه الدخايب ان اشرك في
ذلك الثابته باطل لان هذا المبيع في ذلك الوقت كانت رهننا في يد فلان من فلان فلم يهرسك لما يهرسنا
الدفع **فصل** رجل ادعى على آخر دارا بالارث من ابية فاصطلى عليها لم يفتد ثم ادعى المدعي عليه انه
بابي اشتريته لك من ابسك لا يسمع وكذا دفع المدعي الدين لوصاؤه ثم ادعى الابن او الابن قبل الصلح ادعى
المدعيون الغضا وانك ربت الدين وحلف ثم ان المدعي صار له رب الدين عن ذلك على سبيل ثم اقام البيعة
انه قد قضاه الدين اختلف الشيخ فيه لو استعان من آخر دابة وهلك فأنكرت رب الدابة الاعان
فصاح المستعير على ما جاز فلو اقام المستعير بعد ذلك بيعة على العارية وقال انها نفقت قبلت بيعة و
بطل الصلح **كتاب الاقرار وهو مشتمل على اربعة فصول** **الفصل الاول في اقرار**
باب الاقرار داره يد رجل واقام رجل فاقتر الدخايب من فدين انه اشترى من المدعي الغياض ان يبيع الدار
من يدين ودفع الى المدعي حتى يقيم البيعة انه اشترى من المدعي وفي الاسحان يترك غدا لثلاثة ايام ويؤخذ
منه كفي حتى يقيم البيعة على الشراء وكذا دفع المدعي الدين اصر المدعي عليه الابن او الابن بالاداء اليه فباضا
عينه ويد رجل فاقتر له رجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال محمد بن الفضل صح اقرار
حكما ولا يجل للمقر له ذلك وان اراد المقر بهذا الاقرار قبله مستندا فقال لا يمكن لان الاقرار ضايق وليس يملك
ولو قال من الغار ليس ثم اقام البيعة انه لم قبلت بيعة لانه لم يقر له رجل موافق لو قال الدين الذي له على
فلان

لفلان او الوصية التي في عنق فلان من لفلان فوافر له وصفي الغني المفق ولكن لو سلم الى الغول بن رجل قال
 وجئت في كتابه ان لفلان على الف درهم او كنت بينك ان املك ما به درهم الحل باطل المستر جارية مستغيب
 فلما كسف وجهها قال من جاري وادعها لابي وكذا لو اشترى ثوباً من جراب فلان فاشترى قال هذا ثوب
 لا يسمع لو قال ابيع هذا مني او قال اسنجر مني او قال اسرنيك داري هذا فقل نعم كان قوله نعم اقراراً
 له بالملك وكذا لو قال له ارفع الي غلة عبي هذا او اعطني ثوب عبدك هذا فقل نعم فقل بالثوب العبد
 وكذا لو قال افرج باريك مني ولو ادعى داراً في يد رجل فاق المدين عليه ان المدين كان يسكن هذه الدار لا
 يكون اقراراً بالدار للمدين رجل قال لا في عليك الف درهم فقال الآخر في عليك مثلها او قال لا في طلعت امرئك
 او اعنفت عبدك فقال الآخر وانت طلعت امرئك او اعنفت عبدك على ما تجد يكون اقراراً وتظاهر الرواية
 لا يكون اقراراً بطل قال لفلان على الف درهم ان مات فقلية لمان عاشر وامان وكذا ان اجاز راس السهم
 لو قال لفلان على الف درهم ان شاء فلان فقال فلان سببت لم يلزمه شيء ولو قال ان وظن الدار وان
 هبت الريح لا يجر ولا يلزمه شيء لرجل اقر لابنته في حجة مجمع ما في منزله من الفوسق والاولى وغير ذلك مما يقع
 عليه الحكم من صنوف الاموال كلها وله في الرستاق دواب وعلمان وهو ساكن في البلد فقل اقر على ما هو
 في منزله الذي هو ساكن وما كان ايضاً من الدواب بيعتها الى الباقية بالنهار ويروج الى وطنه الدار في باقية
 لبنته وكذا عبيد الدنيا بزجور في حواشي وبأولاد في منزله ثم داخلوا في اقرار رجل اقر في حجة بدندو
 عقله ان يجمع ما هو داخل في منزله لأمراه غير ما عليه من الثياب وثقفي الرجل وشكك ابقام ادعى الابن ان ذلك
 مما تركه ابيه فقل في علمك انه صار لها بتلك الف درهم ايتا ما يبيع حجه او بغير حجه لو كان لها عليها من
 سعة من متعة والا حجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يجر لها بهذا الاقرار فيما بينهما وبين الله تعالى هو
 شركة الشوق وامانة الحكم فلي شئت الستمود على ذلك الاقرار وجب النقص بما كان في الدار يوم الاقرار ولو قال
 على ما لا قليل ولا كثير فقلية ما نادهم رجل قال لفلان على دارا وعبد لا يلزمه شيء عند ذاك حجة ولو قال اعطني
 الف الف درهم عليك فقال ابيع لايكون اقراراً ولو قال سوف يكون اقراراً ولو قال سوف اخذ ما لا يكون

[illegible]

فقال انما حذرنا القول قوله ولو كان له امهات الاولاد والموتون فان كان بالحق لا يعمل في هذا

في الاقارب في المرض ولو اقرق يدين ثم يوب دبعة فخاصا دعا القلب الودبعة او لا ولو استغرضه مرضه

عندوا واشترى شيئا وعابى التهودا وغضب فانه فخاصا غمرا الله ولو فظ وبنا احدما ينظران ففى الدين الذى

استغرض واشترى في المرض سئل له الاين انه لودرة ما استغرض او فخر البيع له ذلك اما اولم يرة ومات ان كان

عنى ما استغرض او عنى ما اشترى فابا وبسبب التركة الا هذا فانه بين غمرا الله وبالشراء والبيع انما يكون اقرق

بالبيع اذ لم يسلم له البيع اما اذا سلم فقد ابطل صفة هذا الاخصاص كالمثلين اذ اقرق الرهن كان سواها لسائر

القرى الواقي بالمرض للتمات فيه انه يبيع عليه هذا ما قلنا في صحة ونقص الفنى واحد ذلك المثل فانه يقتضى

في البيع ولا يصدق في قبض التمنى لا بعد التملك ولو اقرق يقبض ويبى كان له في المرض صدق من التملك

رجل كاتب عبدا له صحة على الف درهم ثم مرض ولما له له غيره وعليه دبعة كثيرة فاقربا شفعانه فهو مصدق

وهنا خلاف فالو يبيع عليه ما وانه في صحة ثم اقرق باسنى التمنى في المرض فانه لا يبيع رجل اشترى عبدا في صحة

يقبض فاشى عما انه يلجأ لكثرة ايام ثم مرض فاجازا البيع او سكت حتى مضت المدة ثم مات الرجل فكانت كتاباته

من التملك رجل اقرق في صحة انه غضب ما يبيع جاد ثم قال في مرض موته من هذا ولما له له غيره وعليه دبعة

فما جازى وهو مصدق وكذا الواقر في صحة ان الغلان غنوا الف درهم ودبعة ثم قال في مرض موته من هذا

الالف بعضها يقتضى ويجعل صاحب الودبعة او لا ما صاحب الدين رجل اقرق للمرأة بمهر الف درهم في مرض

موته ومات ثم اقام الوثمة البينة ان المرأة وصفت مريضا من زوجها في صحة الزوج لا يقبل وانما لازم الوجه وتبين

باقران لو ان مريضا اقرق على رجل ما لا وايشه وابراه لا يجوز ابراه ان كان عليه دبعة ولو ابراه الوارث لم يجد الحاجة

لا يجوز سواا عليه دبعة او لم يكن لو اقرق في البيع لانه على ابيه شىء خلاف ما لو ابراه او وصفت المرضة اذا غنفت حكمه

فانك ليس على زوجي صدقان بهرا غنونا وعندك في لا يبراه

الفصل الرابع في الاقارب للموت

لو اقرق المرض يدين لو انه فلم يمت حتى صار غيره وارث صح صورته اقرق لاضيه يدين ثم تولى له ابن ولو اقرق بفوارث

[illegible]

بجمع من غير علم الرسول امرأة قالت لزوجها اذا جاء غدا فطعني على كذا اذ قال العبد لمولاه اذا جاء غدا فطعني على
 كذا فنهبا قبل من القدر قال لا انت وكبيل في اقصاء ويون ووطي من شئت بذلك فوطي الوكيل بذلك جلا
 فلو وكيل انما يجزى من الوكالة ان شاء ولو قال انت وكبيل في اقصاء ويون ووطي فلانا بذلك لم يكن للوكيل ان
 يعزله لانه صار بمنزلة الرسول صلى الله عليه واله لا صلا بمنزلة ولو قال للوكيل ووطي فلانا ان شئت فوطي فلانا
 للوكيل ان يعزله **الفصل الثاني في الوكيل بالخصومة** الوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله في مجلس القضاء به و
 في غيره لا وانما به الاستثناء اذا كان موصولا وقيل به موصولا كان مقصولا الوكيل من غير رضا المضمم والموكل
 لا يصح عنده رده وعندنا به وحقا في سبب الالبنة طوائف المتخ في ردها المستل ان شاء اخذ بفعله بالصفحة و
 ان شاء اخذ بفعلها المرات التي خرجت في حصيلها ليست بخدمة وليس للوكيل بالخصومة ان يصير **الفصل**
الثالث في دفع الدين الوكيل بقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر وكيل آخر بقبض الدين ليس له
 ان يقبض من الوكيل ولو وطل الثاني بقبض كل شيء له ان يقبض مما يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض من
 الثاني شيئا الوكيل بقبض الدين اذا وطل من في عا له خرج لو قبض فملك في دين لا يقبض المديون اذا قال الوكيل
 لا آمن من ان يخذ الطالب في اخضر فاضى في ما يقبضه الطالب من قبضى صح وكذا لو لم يقبض كنه قال اقبض منك
 عليا ان ائبت نك من فلانا فانه انكر الطالب قبض المال من المطلوب له ان يرجع على من اخذ منه وان كان مصدقا
 اياه انه وكيل وكذا الاب اذا قال لختي صبي بقبض المهر اقبض منك عليا ان ائبت نك من مهر بنتي فلودجعت
 على الزوج فالزوج يرجع على الاباذا علم المدعي انه ليس بوكيل بالقبض هو هذا دفع فاما على بمنزلة
 العودعة للمدفع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له ذلك وان شاء فبدل المدفع البضاعة وما حال المدفع
 ولم يكن على الغائب ضمان فان قدم الغائب فاجان ان شاء بعد الاجان كان من الطالب ضمانا كانه وكيل يوم قبض
 رجل المستوفى من رجل الف درهم فقال ادفعه الرسول فلان فقال المفرض قد دفعته وقال الرسول قد
 قبضت منه وجه المستوفى ان يكون المفرض قد دفعه لا يلزم المستوفى شيئا الوكيل بقبض الدين اذا ذهب
 الدين من الفرع وابراة او ارضى به لا يجوز خلاف الوكيل بالبيع ولو اقره كعقلا جان ولو امر المديون

سئل عن رجل اذن لآخر ان يقبض له من زبد دنانير ثمانين ووطئه في ذلك وقبضها الوكيل ذلك وادعى انه دفع
 له مائة فقبلت قوله اجاب القائل قول الوكيل انه دفع ما قبضه له موطئه مع يمينه ابن الهمام
 المدبون باخذ الرهن فقال له قد سددت ما في اعيانك المال الا انك انما قبضت الرهن لا ضمانا على الوكيل وكذا
 الوصي لو اخذ الرهن والوديعة كلهم كبار **العقود الباطية والوكالات** الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن
 للموكل لا يبيع بخلاف الوكيل بالتملك من جانب المولى اذا ضمن الثمن لهما بخلاف الوكيل بالبيع الامر بنفسه
 بالقبض فضمن الوكيل الثمن له ولو صار الوكيل البايع على جارية له بعثها جاز وبغير الثمن وهو منبسط فلا شيء
 له على الامر ولا على المشتري الوكيل بالبيع لو باع من ابنه الصغير للجوز بالاجل ولو باع من لا يقبل منه لم يلزم
 عند المولى وعندهما يجوز الامر اذا قال للموكل اخرجك من الوكالة فقال بعثه ابي لا نقضت ولو قال له بعد
 بشي ورجاعه بغير ستود جاز ولو قال له لا شيء لا يستود فباع بغير ستود لا يجوز ولو قال له بعد ما فلان
 فباعه ما بغيره جاز اذا قال الامور بقبض الخارية بعد ما قبضت الثمن وسكت لا المالك او هكذا
 عندك قيل قوله براءة ذمة المشتري ولم يلزم منه فاما وجد المشتري به عتبا فذلك لا شيء على الامر ملكا بيلا بخارية
 وبوقى ثمن المشتري والنقصان على الوكيل فان فضل شيء فهو للامر وان كان الامر لم يدفع لخارية لا المامون فكل
 الامور انما باعها وقبض الثمن وهكذا ادفع الامر وانك المالك لا جسي لبيع حتى سبغ الثمن ويقال للمشتري
 ان سئت فاصنع اليه الفأخر وان سئت فانقص البيع والوصي اذا اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ البيع
 وانك البيع او قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق المراء دون الزام البيع شيئا السلطان اذا قلد رجلا الفكا
 واجاز له الاستخلاف ثم ان الفاعل السخلف رجلا واجاز له الاستخلاف فالحليف ان يختلف ثم لو وكل رجلا
 بان يطلق امرأته فطلقها بطل آخر خضر الوكيل او كان غائبا جاز لا يجوز وكذا الاستخفاف والتكليف والخلع
 الكناية الوكيل بالشرع ليس له ان يوطئ غيره فان شذبه في الثاني خضر الاول جاز الوكيل بالبيع اذا وكل موطئه
 بقبض الثمن له ان يخرج من الوكالة الا ان يكون الموكل خاضع الوكيل الفاعل امر الفاعل ينوب عنه في البيع
 للوكيل ان يخرج من الوكالة ثم يبيع عند وقال ليس له ان يخرج من الوكالة في العجالة الاول ايضا الوكيل بالبيع اذا استأجر
 رجلا لبعض العبي على ما كان اهلا او عا من اصبت فبالاجرة او ضارة في جمل الاجرة لا يضمنه وقيل بضمي هو الختان
 الدلال المعروف اذا كان له بدل ثوب فظهر ان كان مسروقا فطلب المسروق فقال ردونه على الدار فخذنه منه بغير
 عن الضمان وهذا اذا ثبت بالبينة ابا بكر وقوله فلا كفاه القاصب اذا قال ردونه على القاصب العبد المحرور اذا

ووجه انهما في الصورة الاولى يدعيان الدين والمولى والا مريدان والبيئة على المدعي
واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما ايمانان يتكرران اليقين ويدعيان الخروج عن
عمدة الامانة والتورقوتهم بما يائين وقد صرح بذلك في التنازع خاتمة
اذا اشتبك ما لا يشترى وفيه خطيئة وامرنا انما يبيع فباعه وسقطت غيبته على الوكيل لان
كسب العبد لولاه وامر المحرم باطل ففد بعضه بما لا لولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان له ذلك وواجب عليه تسليم
رجل ورفع الرجل نفسه وقال له ادفعها لفلان لتبصلي ثم نسي المأمور ولا يدري اما دفعها لا يفي كما لو وضعا
في وان وشيها **الفصل الثاني في الامانة** اذا دفع الانسان المأمور به امره بان يستر بجاهه فاشترى
ثم حصلك النسي قبل ان ينفذ الباع بهلك ما مال الامر وان دفع الامر لفلان الوكيل بعد الشتر فملك قبل ان ينفذ
الباع بهلك ما مال المأمور به والتشترى بطل امر رجلا بان يقبض ما فلان المأمور به وعليه وينصف في حقه عنه نصف
المأمور به ما له من الامر على ذلك لا لغير وجهه ما مال الامر اذا قبضه من الدين بوجهه قال السفي ان اجتمع لولاه
الاجر المستاجر بغيره نظام من الاجر حتى ينجح فيجد رجل اشترى عبدا واستدانه بغيره لفلان وقال فلان
رضيت كما اشترى ان يبيع العبد منه لان الشترى اذا لم يكن وكسلا صار مشترى النفس فلا يغير عند الاجازة
لان الاجازة تجعل الموقوف دون التناقل فان دفع الشترى اليه واضعته التماثل فانك سيقا بينهما بالتواضع الوكيل
بالشراء اذا كانت ثم وجد الوكيل بغيره بقره وارثه او واثية وان لم يكن له وارث ولا وصي بقره الوكيل بالبيع
اذا مات فوجد الشترى بغيره بقره عا وصي الوكيل او عا وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث بقره الوكيل بالبيع
الوكيل اذا كان غائبا وامر جبا لا ينقل الموقوف الى الوكيل وكل رجلا بستره اعبى بغيره فخرج الوكيل من عبده و
استدانه بغيره نفسه او وكل امر بستره فاشترى او لولاه وانما يملك الشراء لنفسه عند من نفسه ولا يملك ذلك
عند غيبة الامر الا اذا اشترى بكثره وطلبه او بخلاف جنس وطلبه **الفصل الثالث في الامانة**
ولو امره بان يزوج فلانة فاذا ايسر متكوكة رجل فبانت منه وانفقت عندهما فزوجها ما الوكيل هو ولو
لم يكن لها زوج فزوجها الوكيل بنفسه ودخل بها ثم طلقها وانفقت عندهما فزوجها ما الوكيل جان بنا على ان
الوكيل يزوج امرأته معينة ليس يجوز من الشترى لنفسه ولو لم يزوجها الوكيل لكان يزوجها الوكيل نفسه ثم بانها
فزوجها الوكيل منه اجبر ولو وكل رجلا بان يزوج امرأته فزوجها امرأته فزوجها لفلان بغيره وطلعت ولو
وكل الرجل امرأته بان يزوجها امرأته فزوجت نفسها منه لم يجز فقولهم جميعا امرأته فالت لآخر الى اربابنا اضل نفسي
ما زوجي فاذا اختلفت وانفقت عدل فزوجت من فلان ما لا الوكيل جعل الاضافه **الفصل الرابع في الامانة**
في رجل يزوج امرأته ما هو المراد من قوله تعالى

ووجه انهما في الصورة الاولى يدعيان الدين والمولى والا مريدان والبيئة على المدعي

واليمين على المنكر وفي الصورة الثانية هما ايمانان يتكرران اليقين ويدعيان الخروج عن

عمدة الامانة والتورقوتهم بما يائين وقد صرح بذلك في التنازع خاتمة
اذا اشتبك ما لا يشترى وفيه خطيئة وامرنا انما يبيع فباعه وسقطت غيبته على الوكيل لان

الفصل الخامس في الامانة اذا دفع الانسان المأمور به امره بان يستر بجاهه فاشترى
ثم حصلك النسي قبل ان ينفذ الباع بهلك ما مال الامر وان دفع الامر لفلان الوكيل بعد الشتر فملك قبل ان ينفذ
الباع بهلك ما مال المأمور به والتشترى بطل امر رجلا بان يقبض ما فلان المأمور به وعليه وينصف في حقه عنه نصف
المأمور به ما له من الامر على ذلك لا لغير وجهه ما مال الامر اذا قبضه من الدين بوجهه قال السفي ان اجتمع لولاه
الاجر المستاجر بغيره نظام من الاجر حتى ينجح فيجد رجل اشترى عبدا واستدانه بغيره لفلان وقال فلان
رضيت كما اشترى ان يبيع العبد منه لان الشترى اذا لم يكن وكسلا صار مشترى النفس فلا يغير عند الاجازة
لان الاجازة تجعل الموقوف دون التناقل فان دفع الشترى اليه واضعته التماثل فانك سيقا بينهما بالتواضع الوكيل
بالشراء اذا كانت ثم وجد الوكيل بغيره بقره وارثه او واثية وان لم يكن له وارث ولا وصي بقره الوكيل بالبيع
اذا مات فوجد الشترى بغيره بقره عا وصي الوكيل او عا وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث بقره الوكيل بالبيع
الوكيل اذا كان غائبا وامر جبا لا ينقل الموقوف الى الوكيل وكل رجلا بستره اعبى بغيره فخرج الوكيل من عبده و
استدانه بغيره نفسه او وكل امر بستره فاشترى او لولاه وانما يملك الشراء لنفسه عند من نفسه ولا يملك ذلك
عند غيبة الامر الا اذا اشترى بكثره وطلبه او بخلاف جنس وطلبه **الفصل الثالث في الامانة**
ولو امره بان يزوج فلانة فاذا ايسر متكوكة رجل فبانت منه وانفقت عندهما فزوجها ما الوكيل هو ولو
لم يكن لها زوج فزوجها الوكيل بنفسه ودخل بها ثم طلقها وانفقت عندهما فزوجها ما الوكيل جان بنا على ان
الوكيل يزوج امرأته معينة ليس يجوز من الشترى لنفسه ولو لم يزوجها الوكيل لكان يزوجها الوكيل نفسه ثم بانها
فزوجها الوكيل منه اجبر ولو وكل رجلا بان يزوج امرأته فزوجها امرأته فزوجها لفلان بغيره وطلعت ولو
وكل الرجل امرأته بان يزوجها امرأته فزوجت نفسها منه لم يجز فقولهم جميعا امرأته فالت لآخر الى اربابنا اضل نفسي
ما زوجي فاذا اختلفت وانفقت عدل فزوجت من فلان ما لا الوكيل جعل الاضافه **الفصل الرابع في الامانة**
في رجل يزوج امرأته ما هو المراد من قوله تعالى

عمدة الامانة والتورقوتهم بما يائين وقد صرح بذلك في التنازع خاتمة
اذا اشتبك ما لا يشترى وفيه خطيئة وامرنا انما يبيع فباعه وسقطت غيبته على الوكيل لان

فما كان لازم من تركه الكفيل وكذا اخصان البدل **الفصل الثالث في التسليم** اذا سلم الكفيل الكفولة الى الطالب بئس قبل الطالب او لا كما يدعون اذا جاء بالدين فوضعه بين يدي الطالب الغاض اذا اخذ الكفيل من المدي عليه بغيره بامر الكفيل او لا بامر الكفيل اذا سلم الا ان يرضى او لا يرضى وان سلم الى المدي او هذا اذا لم يرضف الكفالة الا المدي فان اضاف بان قال اكفل المدي فاجاب على العكس **الفصل الرابع في ماله الكفيل** رجل كفل عن رجل بالف درهم فصار الكفيل الطالب من الالف على نفسه في الصلح وبيع الاصيل عن الخصم الاخر الكفيل اذا اصيل من الكفالة بالنفس على مال غير الالف على نفسه في الصلح وبيع الاصيل عن الخصم مع المال فبطل ولم يبرأ ولو اقام بوجه فيه فان ابرأه من الكفالة على كذا فكفيل ان يرجع عليه بما قضاه اذا كان رجل على رجل آخر الف درهم وبيع الكفيل الطالب عما كانه درهم على ان يبرأ الاصيل من الالف والكفالة بامر رجوع الكفيل على الاصيل بما كانه درهم لا بالالف ولو صار الكفيل على ما كانه درهم على ان يبرأ للكفيل النسوان رجل كفل الكفيل بالالف كماله ووجه الحكم الطالب اذا ابرأ الكفيل فالكفيل لا يرجع على الاصيل والبايع لو ابرأ الوكيل عن الف درهم يرجع الوكيل على الكفيل لان ابرأه الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا لو رد بئس الكفيل لو رد لا يرتد **كتاب الحوالة** هي الحوالة بعقد على قبول الخصال له والحوالة عليه ولا يصح الحوالة في غيره كماله في قول الاصنفه ومحمد كماله الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للغير ولا يشرط حضرته كماله عليه لصحة الحوالة حتى لو احواله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل حوالة وكذا لا يشرط حضرته كماله حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان بن فلان الف درهم فاحال بها على فريض الطالب واجاز صحة الحوالة حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك ولو قال رجل لمدبوع ان اقلان عليك الف درهم فاحال بها على فقال المدبوع اخلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في قول الاصنفه ومحمد اختلف الساجدان في حوالة نقل الدين او نقل المطالب فعند البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالب وقبل الاول قول ابي يوسف والثاني قول محمد ومرة الخلاف فيما اذا ابرأ الخصال له كماله على الدين بعد الحوالة عند ابي يوسف لا يصح لانه انتقل الدين من الخصال عليه وعند محمد بغير حوالة على فريضه مطلقا ومقتضى

مقتضى وكلاهما جائز وصوت المطلقه ان يجعل على رجل كماله عليه دين او لم يكن وفيه الطالب اخلت بالالف الذي كماله على هذا الرجل ولم يقبل ليوذبه من المال الذي له عليه والحوالة المقتضى صوتها ان يكون كماله على عند كماله عليه من وديعة او مذهب او عليه دين فقال اخلت الطالب عليك بالالف الذرية على ان يوقبها من الذرية عليك ولو ابرأ الخصال له الخصال عليه من الدين وقد احواله بدينه مقتضى فالحكم ان يرجع على الخصال عليه والهيئة كماله لا يستحق ولو وردت الخصال عليه من الخصال له فلو كان له ولو ابرأ الخصال له الخصال عليه بئس ولا يرجع على كماله صحت الحوالة بعقد على قبول الخصال له ولو احواله على رجل وقال احوالتي فلان عليك كذا وصنفه الخصال عليه وقبل حوالة وان كان كماله غائبا اذا ابرأه بعد ما آثر وحوال البايع غريبا له على المستحق بالحق ثم استحق العبد وظهر حرا وقد فعلوا الامر الا الغاض فانه يبطل الحوالة اما اذا رد عليه بغير بقضاء او بغير قضاء يبطل الحوالة وكذا اذا هلك المبيع قبل التسليم الى المستحق كماله له اذا اخذ الكفيل من الخصال عليه بالمال ثم مات الخصال عليه مغلستا لا يعود الدين المأذمة كماله سواء كفل عنه بامر او بغير امر والكفالة حالة او مؤجلة ولو لم يكن له كفيل ولكن جعل بئس بئس ورضاه بئس بئس ثم مات الخصال عليه مغلستا عاد الدين المأذمة كماله على رجل بايع جارية بالف درهم فاحال غريبه على كماله المستحق فالحكم ان باخذ الجارية من البايع وان لم يصل الف على البايع ولا الخصال له بخلافه اذا احوال المستحق البايع على رجل انه لم يلحق ان باخذ الجارية حتى باخذ البايع الف من الخصال عليه هذا قول محمد وعند ابي يوسف سقط حق الجارية كماله جميعا الحوالة اذا كانت فاسدة وقد احوال الخصال عليه المال فهو باختيارا وان رجع على الغائب وان شاء على كماله ومن صور فساد الحوالة ما اذا كانت الحوالة ان يعطى الخصال عليه مال الحوالة على ثمن دار كماله او من ثمن عبيد كانت الحوالة فاسدة لانها من حوالة على لا بقصد على الوفاء بها وهو بيع العارية العبد فالحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا ببيع دار كماله بخلافه اذا قيل الخصال عليه الحوالة بشرط ان يعطى الحوالة من ثمن دار فاحتمل من عبيد فانه يجوز الحوالة ولكن لا يجز الخصال عليه ببيع دار ولا ببيع عبيد وهو بمنزلة ما لو قيل

وهو الزم عليه العريضة

والحوالة لا يبرأ الوكيل عن الف درهم يرجع الوكيل على الكفيل لان ابرأه الوكيل لا يكون اسقاطا ولهذا لو رد بئس الكفيل لو رد لا يرتد كتاب الحوالة هي الحوالة بعقد على قبول الخصال له والحوالة عليه ولا يصح الحوالة في غيره كماله في قول الاصنفه ومحمد كماله الكفالة الا ان يقبل رجل الحوالة للغير ولا يشرط حضرته كماله عليه لصحة الحوالة حتى لو احواله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل حوالة وكذا لا يشرط حضرته كماله حتى لو قال رجل لصاحب الدين لك على فلان بن فلان الف درهم فاحال بها على فريض الطالب واجاز صحة الحوالة حتى لا يكون له ان يرجع بعد ذلك ولو قال رجل لمدبوع ان اقلان عليك الف درهم فاحال بها على فقال المدبوع اخلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز في قول الاصنفه ومحمد اختلف الساجدان في حوالة نقل الدين او نقل المطالب فعند البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالب وقبل الاول قول ابي يوسف والثاني قول محمد ومرة الخلاف فيما اذا ابرأ الخصال له كماله على الدين بعد الحوالة عند ابي يوسف لا يصح لانه انتقل الدين من الخصال عليه وعند محمد بغير حوالة على فريضه مطلقا ومقتضى

اجمعوا على ان الصلح الغضوي جائز بان قال اجبني المثلين ان المثل عليا افرغ من السر وان شقي
في صكوك فصل علي كذا وضمي له ذلك فصل في وصون ضمان الغضوي بان يقول الغضوي للمثلين صلح
فلانا من دعواك علي كذا علي آلي ضامن به او كما كذا من مال وضعتا والبدل على الضامن سواء كان بامر او
بغير امر ويرجع بما اقر على المثلين عليه ان كان الصلح بامر والامر بالصلح والخبر امر الضمان ثم الصلح ان كان
عما دعوه في حدود قصاص او على دراهم او ذنان او كيل كالحظ او وزن كالحديد لا يشترط بغير بدل الصلح
في المجلس ثم المكبل والموزون اذا كانا معتبني وادخالا العقد اليهما احتيابي لكننا في مكد المثلين عليه الصلح
ويقع على ما سمع من الكيل والموزون ولو اشار اليهما ولم يسم الكيل والموزون جاز ويقتضي ذلكا الدين في العقد وان كان
موصوفا في الذمة فالشرط بيان العذر والوصف والاجل بشرط ثم ما وقع عليه الصلح يكون عوضا فالصلح عوضا
في البيع صلح ان يكون عوضا عن الصلح ولو كان البطل دراهم يحتاج الى بيان العذر والوصف ويقع على انقضاء
البطل وان اختلفت فوا التماثل لا غلبه ان السنون لم يجز حتى يثبت ويجوز الصلح عليها حالة وموعدة بهذا
اذا كانت الدراهم غير معينة فان كانت معينة جاز ولا حاجة الى بيان العذر والوصف ان كان الصلح على دين
فحكم حكم الثمن في البيع وان كان على عيني فحكم حكم البيع وان كان على منفعة فحكم حكم الاجارة فكل منفعة يجوز
الصفقة فيها حكم الاجارة يجوز الصفقة فيها حكم الصلح وما لا فلا حصة لصلح اعلى سكني يست بعينه انما معلومة
يجوز وان قال ابدأ او من يجوز للمجوز **الفصل الثاني في الصلح بالبر والخاسر** او اصاب على صغواه
صفقة وان على عيني لا اجل لم يجز وان ذكر عبدا موصوفا في الذمة لا يجوز ايضا واذا اطلب الصلح قال
صلح من صفقه فداؤه باحق فيه رجع عليه والقول في الغدر ان قول المداعي عليه وان صلح من صغواه لم يكن
افرا اجل ادى عبدا فصل على خدعة شرا جاز وعلى غلته شرا لم يجز وكذا غلته الدال ومنه الخيل لا اجل
ادى عبدا فصل على دراهم او ذنان بشرط او موقلة جاز سواء كان العبد قبا او صاعدا وان صلح على

[illegible]

11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533

رهنه العبد في رهنه الرهنه اذا رهنه الرهنه فانما الغرض باخر الرهنه بان ينفق
 عليه ثم يرجع على الرهنه سواء كان العبد في رهنه او لا يكون رهنه بان ينفق في لا يجيب لذلك
 الرهنه اذا رهنه الرهنه على الدين او رهنه منه والعبد الرهنه في رهنه فانما الغرض باخر الرهنه بان ينفق
 عليه ثم يرجع على الرهنه سواء كان العبد في رهنه او لا يكون رهنه بان ينفق في لا يجيب لذلك

المأخذ هو اجاز المراتين ان يكون اليمين او يمينه او يواجره فلو ادركه ثلثون هذا المصطلح
كما كان له ان اعاد له او اجبره يمينه او يواجره فلو ادركه ثلثون هذا المصطلح

العاملة في نظر ان كان البذر من الخارج فسدت المزروعات والعمالة لانه صفقة وصفق وان كان مواب
الارض جان كلاهما لانه اجبر رجل له ارض اراد ان ياتخذ بذرا من رجل فخر بهما ويكون ذلك بينهما فاطيلة ان
منشئ نصف البذر ويقضه ويراه البايع عما التزم ثم يقول له ان زرعها عليا ان الخراج بيننا نصفان ولو قال ان
صاحب الارض

لاذن
مور
هف
انصاف
تیمه
رام
رونه
رام

صاحب
نعم
شماره
قارون
وسط
عکس
۱۴۰۱
خلایفه
سخت
حق
مورد
اسی
داد
بیکد

[illegible][illegible]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the names mentioned in the preceding page. The script is cursive and characteristic of the Ottoman period.

[illegible]

لا يلزم لأن نسكنها ، بتا ويلو الكفر وما الحق دار البقيم بالوقوف أو جيل جبهه المثال ، فخره
 الطيب بعد موته أو قبل ميلاد له اجدد الاما حان ، ظا بالارواح
 فيما اذا اتم جمع دار البقيم بالعين ، وظا بالوجه الذي يورثه عند ميلاد

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

كتاب البيات وهو من عمل الفاضل

أذا قيل بالانقضاء على الفاعل فاعلم ان يكون الفعل في الماضي لا في المضارع
وان جاز بعد الدفع فينقل دون الحذف في صيغة انه بفعل على حاله بعد فعله
وعلى الفاعل ان يصفه ان يفتل فعل بعد الوقوف على الراجح انقضاء
ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عند الفاعل هو الذي ضرب بالفتن فيقتل ان كان
الذي شق ذلك الدم وان كان الشق نذرا في الحاضر فليس له ان يفتل
بوما او بعض يوم وان كان لا يفتل ولا يفتل من الجوع ولا يفتل من
رجل فخط رجلا وطرحه ففتل سبع لم يكن عليه قود ولا دين ولكن
صبيبا والغاه في السرى في يوم بارد حيث مات فعلى عاقلة الدين
يعيش رجل ضرب رجلا بغير سيف فتش السيف عند فاصبه وفعل
الا واخرى في الفتل ولو عطف حيث مات لاجل انقضاء فعله في
جب انقضاء ولو قال له افتل ففتل لاجل انقضاء فعله في
ابن صنف وهو قوله لو قال له اقطع بدن ففقط فلا شيء عليه
تطعن بهذا القول او بهن الدوام ففعل لانقضاء فعله عليه وعلى
افتل ابن وهو صغير ففتل في الجوع انقضاء وكذا لو قال له اقطع
أفتل لرجل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
لا شيء عليه لو قتل الرجل عند اوله ولو واحد ففتل ففتل ففتل ففتل
سحق ما يتحقق ما لا يحلف بهن الله وبطلان ذلك في الزوج والنزوح
الباقي ويقتل بين الامام والامام يفتل ففتل ففتل ففتل ففتل
يسر ان يفتل ولو اراد ان يفتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل

فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة
الشيخ الفاضل في نسخة

كتاب البيات وهو من عمل الفاضل

أذا قيل بالانقضاء على الفاعل فاعلم ان يكون الفعل في الماضي لا في المضارع
وان جاز بعد الدفع فينقل دون الحذف في صيغة انه بفعل على حاله بعد فعله
وعلى الفاعل ان يصفه ان يفتل فعل بعد الوقوف على الراجح انقضاء
ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عند الفاعل هو الذي ضرب بالفتن فيقتل ان كان
الذي شق ذلك الدم وان كان الشق نذرا في الحاضر فليس له ان يفتل
بوما او بعض يوم وان كان لا يفتل ولا يفتل من الجوع ولا يفتل من
رجل فخط رجلا وطرحه ففتل سبع لم يكن عليه قود ولا دين ولكن
صبيبا والغاه في السرى في يوم بارد حيث مات فعلى عاقلة الدين
يعيش رجل ضرب رجلا بغير سيف فتش السيف عند فاصبه وفعل
الا واخرى في الفتل ولو عطف حيث مات لاجل انقضاء فعله في
جب انقضاء ولو قال له افتل ففتل لاجل انقضاء فعله في
ابن صنف وهو قوله لو قال له اقطع بدن ففقط فلا شيء عليه
تطعن بهذا القول او بهن الدوام ففعل لانقضاء فعله عليه وعلى
افتل ابن وهو صغير ففتل في الجوع انقضاء وكذا لو قال له اقطع
أفتل لرجل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
لا شيء عليه لو قتل الرجل عند اوله ولو واحد ففتل ففتل ففتل ففتل
سحق ما يتحقق ما لا يحلف بهن الله وبطلان ذلك في الزوج والنزوح
الباقي ويقتل بين الامام والامام يفتل ففتل ففتل ففتل ففتل
يسر ان يفتل ولو اراد ان يفتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل

فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل
فان كان الفاعل هو الذي ضرب ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل ففتل

[illegible]

بغير امر له ان يرفع الا ان يرفع في موضع ما يطبق بين الشيء سقفه ولا صلحا بنات ومعدنك وطلب ما كان
ان بين الجاهل والقبيح لا بد من بناء يكون سقف بينهما لان الزمان الاول كان زمان صلاح الا ان فسد الزمان فبطل
غير من شجرة الغصاة في الطريق ان كان لا يرفع بالطريق لبا اس به ويطيب للذعر من قرضاته وورده وان كانت
السجدة في المسجد لبا اس بالكلية ولا يجوز اخذ رقبته ولعمر من على صفة نرجا، رجل يبيع شربة في نهر يبيع
اخوه بقلعه له ولكن ان كان يرفع بالناس والاول الرقعة ان الحكم اذا كانت لرجل خلة في ملكه خرج سقفه الا ملك
غيره فاراد الآخر فظفر له ذلك لرجل باع ما آخر ضيعة وللبيع الشجر انقصاها متدلية في هذه الضيعة
فلم يزل انا باخذ البائع بغيره ما كان في الضيعة المبيعة من الانقصان وكذا لو ورثوها فابطلت عليه في بيع
شخصه في داره ان فاد صاحب الدار ان يقطع روس الخندق وان امكن البناء عليها لطولها لا يقدر على القطع
وان كانت صغيرة يقطع **وجعل الشجر حرجا وسطحها** وسط حرجه مستويا فان جاز من تحت شجرة حائطا
بينه وبين جاز ليس له ذلك فلو اراد ان يرفع من الصعود حتى يتخذ شجرة ان كان اذا قصد بيع بغيره داره ان
لم يرفع وان كان لا يرفع لكن يرفع اذا كان نوعا السطح اذ منع طاحونة او حمام مشرك اندم والى الشريك العائد
يجوز هذا اذا بطلت اما اذا اندم الملك فصار حرجا لا يجوز ان كان الشريك معسر انقال له انفق حتى يكون وثيقا الشريك
حمام بين الشيء اندم منه حائط بيت واضاح الى مرسته وان شريكه المرته لا يجوز ان يرفع الا ان شريكه انفق
اجرة واقرب من تحت من الاجرة فقد نفقت في البئر المشتركة والدولاب الشريك يجوز له واحدتها على عارضة سقف لرجل
وعليه على غيره وانما يجوز صاحب السفلى على البناء ويقال لصاحب العلوان شئت فاقبى السفلى والعلوان
مالك وامنع صاحب السفلى من الانفاق به حتى يرد عليك فيه البناء حائط بين الشيء كان له على حائط فبطلت اجرة
للمائة ان يبيع الآخر ما وضع الحائط من يوطئه نصف قيمة البناء مبتدئا **وهو مشكل**
على فصلين **وهو مشكل على اجناس** الغصب عيانا عما ابتاع الفعل
فما كان يظن بغيره ان صاحبه وجب بطلان به الضمان اما ما يرفع فعله على لا يرفع ما يبيع من لومع رجلان وفعل
فما كان يظن بغيره ان صاحبه وجب بطلان به الضمان اما ما يرفع فعله على لا يرفع ما يبيع من لومع رجلان وفعل

وان لم يكن من اخذ ما له لا يكون غاصبا بذلك وكذا لو منع المالك عن المولى من ضاع المولى لا يضمن ولو غلب
عنا موضع بغير غاصب انقصوب لا يخلو اما ان يكون بمنزلة المالك او يكون منفوقا وهو ما ضرب
اما ان يكون مثلثا كالكلب والوزن والذرية في بعضه خسر بعضه المصوغ والعدوى الشارب لا يضمن
غيره او يكون غير مثلث كالحيوانات والذرعات والعدويات المنقولة والوزن الذرة بعضه خسر بعضه
اما اذا كان غير منفوق فان لم يمتدح ما فيه ساء او جاز سئل فذهب بالبناء والاشجار لا ضمان عليه عندنا صنف واحد
يوسف الآخر واجمعوا انه لو تلف من سكنه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطعه بالبناء ولو هدم
رجل آخر او قطع اشجاره فان المالك ان يضمن الهادم والفاطحة دون الفاصب عندنا صنف واحد وهو يوسف
اذا كان منفوقا فلكل يد الفاصب واستملاكه ان كان مثلثا فله مثل وان كان غير مثل فله فبعض يوم الغصب
ولو استملكه غير الفاصب يد الفاصب فمقصوبه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ويرجع الفاصب على
على المثلث وان شأه ضمن المثلث لا يرجع يوعا الفاصب كذا لو غصب من الفاصب غاصب آخر فملكه
يد الثاني واستملاكه ولو اوصد عند رجل وهو هلك عند فمقصوب منه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ولا يرجع
يوعا الموقوف وان شأه ضمن الموقوف ويرجع الموقوف على الفاصب على كفى ولو استملك الموقوف فاجلوا على
فليد يد وفقد الضمان على الموقوف وكذا لو اجر الفاصب او رهنه فملك وفقد الضمان على الفاصب الا اذا استملكه
المحرم او المفسد فلا يرجع به على احد وكذا لو اعان او اتيها ضمن لا يرجع صاحبه ولو استملكه غيره فقد انقضى
عليه ولو باع منه بالبناء فان ضمن الفاصب جاز به والعق له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالحق وبطل
البيع ولا يرجع باضى عليه هذا اذا سلم المشتري وما بدون التسليم فلا يجز الضمان رجل غصب لاثم غصبه لكل المالك
غيره المقتسوب منه فليحذر ان المالك بالبناء بين يديه انما شأه ان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن
الاول ولو ملك الفاصب فمقتسوب من جنة المقتسوب منه بيع او هبة او ايرت بعدا بابعه من غير بطل البيع بطلان
ملكه الثابت على المالك لو توفى والمشتري من الراعي اذا باع او اشترى ثم ارجان المشتري البيع او العتق تفتت البيع

الحق لا يضمن

بعضه خسر بعضه المصوغ والعدوى الشارب لا يضمن
غيره او يكون غير مثلث كالحيوانات والذرعات والعدويات المنقولة والوزن الذرة بعضه خسر بعضه
اما اذا كان غير منفوق فان لم يمتدح ما فيه ساء او جاز سئل فذهب بالبناء والاشجار لا ضمان عليه عندنا صنف واحد
يوسف الآخر واجمعوا انه لو تلف من سكنه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطعه بالبناء ولو هدم
رجل آخر او قطع اشجاره فان المالك ان يضمن الهادم والفاطحة دون الفاصب عندنا صنف واحد وهو يوسف
اذا كان منفوقا فلكل يد الفاصب واستملاكه ان كان مثلثا فله مثل وان كان غير مثل فله فبعض يوم الغصب
ولو استملكه غير الفاصب يد الفاصب فمقصوبه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ويرجع الفاصب على
على المثلث وان شأه ضمن المثلث لا يرجع يوعا الفاصب كذا لو غصب من الفاصب غاصب آخر فملكه
يد الثاني واستملاكه ولو اوصد عند رجل وهو هلك عند فمقصوب منه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ولا يرجع
يوعا الموقوف وان شأه ضمن الموقوف ويرجع الموقوف على الفاصب على كفى ولو استملك الموقوف فاجلوا على
فليد يد وفقد الضمان على الموقوف وكذا لو اجر الفاصب او رهنه فملك وفقد الضمان على الفاصب الا اذا استملكه
المحرم او المفسد فلا يرجع به على احد وكذا لو اعان او اتيها ضمن لا يرجع صاحبه ولو استملكه غيره فقد انقضى
عليه ولو باع منه بالبناء فان ضمن الفاصب جاز به والعق له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالحق وبطل
البيع ولا يرجع باضى عليه هذا اذا سلم المشتري وما بدون التسليم فلا يجز الضمان رجل غصب لاثم غصبه لكل المالك
غيره المقتسوب منه فليحذر ان المالك بالبناء بين يديه انما شأه ان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن
الاول ولو ملك الفاصب فمقتسوب من جنة المقتسوب منه بيع او هبة او ايرت بعدا بابعه من غير بطل البيع بطلان
ملكه الثابت على المالك لو توفى والمشتري من الراعي اذا باع او اشترى ثم ارجان المشتري البيع او العتق تفتت البيع

بعضه خسر بعضه المصوغ والعدوى الشارب لا يضمن
غيره او يكون غير مثلث كالحيوانات والذرعات والعدويات المنقولة والوزن الذرة بعضه خسر بعضه
اما اذا كان غير منفوق فان لم يمتدح ما فيه ساء او جاز سئل فذهب بالبناء والاشجار لا ضمان عليه عندنا صنف واحد
يوسف الآخر واجمعوا انه لو تلف من سكنه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطعه بالبناء ولو هدم
رجل آخر او قطع اشجاره فان المالك ان يضمن الهادم والفاطحة دون الفاصب عندنا صنف واحد وهو يوسف
اذا كان منفوقا فلكل يد الفاصب واستملاكه ان كان مثلثا فله مثل وان كان غير مثل فله فبعض يوم الغصب
ولو استملكه غير الفاصب يد الفاصب فمقصوبه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ويرجع الفاصب على
على المثلث وان شأه ضمن المثلث لا يرجع يوعا الفاصب كذا لو غصب من الفاصب غاصب آخر فملكه
يد الثاني واستملاكه ولو اوصد عند رجل وهو هلك عند فمقصوب منه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ولا يرجع
يوعا الموقوف وان شأه ضمن الموقوف ويرجع الموقوف على الفاصب على كفى ولو استملك الموقوف فاجلوا على
فليد يد وفقد الضمان على الموقوف وكذا لو اجر الفاصب او رهنه فملك وفقد الضمان على الفاصب الا اذا استملكه
المحرم او المفسد فلا يرجع به على احد وكذا لو اعان او اتيها ضمن لا يرجع صاحبه ولو استملكه غيره فقد انقضى
عليه ولو باع منه بالبناء فان ضمن الفاصب جاز به والعق له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالحق وبطل
البيع ولا يرجع باضى عليه هذا اذا سلم المشتري وما بدون التسليم فلا يجز الضمان رجل غصب لاثم غصبه لكل المالك
غيره المقتسوب منه فليحذر ان المالك بالبناء بين يديه انما شأه ان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن
الاول ولو ملك الفاصب فمقتسوب من جنة المقتسوب منه بيع او هبة او ايرت بعدا بابعه من غير بطل البيع بطلان
ملكه الثابت على المالك لو توفى والمشتري من الراعي اذا باع او اشترى ثم ارجان المشتري البيع او العتق تفتت البيع

البيع والعق بالبناء وكذا المشتري من الوارث والقرابة مستغفرة بالدين الفاصب اجر المقتصب
فلا جرمه فان هلك المقتصب من على الفاصب من غير علمه ضمن المالك فبعضه له ان يضمن بالاجر وضمان
القيمة ثم يضمن بالبناء ولو باع الفاصب الدابة المقتوبة واخذ منها واستملكه وما نش الدابة عند
المشتري ضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الفاصب لا يضمن الفاصب ما فعله او الفاسد بغير
غصبها رجل لم يغصب غاصبا آخر من الفاصب الاول ثم سرقه المالك من غاصب الفاصب لغيره من الاسنة او منه
ثم ان غاصب الفاصب سرقه منه بالسلطنة ويضمن المالك غاصبه ليس ضمنه الفاصب الاول بقرعة
المقتصب والقيمة رجل غصب عن صبي شيئا ثم رده عليه ان كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء يبرأ عن الزرع
الصالح وان كان لا يعقل لا يبرأ وهو الوعدية وغصب العنود يضمن بالقيمة صبي بالوضع بين
يدي صاحب حقه من مقتصب اراد ان يشرب من الشرب منه ان خول النزع مقتصه بكن وان
لم يحفل بالكن رجل اراد ان يمتدح من ارض الغير ان كان له طريق اخر ليس له ان يمتدح وان لم يكن له طريق اخر له ان يمتدح
لم يمتدح من ذلك لانه راض ولا له واذا منع ليس له ان يمتدح لان الدلالة بمغالبته الصريح لغوه بغيره من الواحد
اما من ضمن الجحش فليس لهم ان يمتدح بغير رضاه رجل مرة الطريق الحديث ان علم ان صاحب الارض احدث
الطريق فملكه ببيع له الحرف من الطريق الحديث وان لم يعلم جوف فيه المردحى يعلم انه غصب رجل فحق عليه
الطريق فاذا دان بمتدح الارض المزودة بمتدح فيها ولا يعطى الزرع ولا يفسد رجل يهدم وان
فاندم بذلك منزل جان لا يضمن غصبه ايضا ويضمن حيا بظاني صاحبها واخذ الارض فاذا الفاصب
النفق ان يمتدح لحيطة من ثواب هذه الارض ليس النفق ويكون لصاحب الارض وان يمتدح من ثوابه غير
هذه الارض فله النفق حريقه فرفع حله نعم انسان وان يمتدح بغير اذن صاحبه وبغير اذن السلطان
ضمن صفة غير الخا آخر وضمنه الغير لا يضمن الغير فبعضه خسر وهذا اذا كان في ارض صاحبه اما اذا كان في
ملكه فينبش

بعضه خسر بعضه المصوغ والعدوى الشارب لا يضمن
غيره او يكون غير مثلث كالحيوانات والذرعات والعدويات المنقولة والوزن الذرة بعضه خسر بعضه
اما اذا كان غير منفوق فان لم يمتدح ما فيه ساء او جاز سئل فذهب بالبناء والاشجار لا ضمان عليه عندنا صنف واحد
يوسف الآخر واجمعوا انه لو تلف من سكنه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطعه بالبناء ولو هدم
رجل آخر او قطع اشجاره فان المالك ان يضمن الهادم والفاطحة دون الفاصب عندنا صنف واحد وهو يوسف
اذا كان منفوقا فلكل يد الفاصب واستملاكه ان كان مثلثا فله مثل وان كان غير مثل فله فبعض يوم الغصب
ولو استملكه غير الفاصب يد الفاصب فمقصوبه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ويرجع الفاصب على
على المثلث وان شأه ضمن المثلث لا يرجع يوعا الفاصب كذا لو غصب من الفاصب غاصب آخر فملكه
يد الثاني واستملاكه ولو اوصد عند رجل وهو هلك عند فمقصوب منه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ولا يرجع
يوعا الموقوف وان شأه ضمن الموقوف ويرجع الموقوف على الفاصب على كفى ولو استملك الموقوف فاجلوا على
فليد يد وفقد الضمان على الموقوف وكذا لو اجر الفاصب او رهنه فملك وفقد الضمان على الفاصب الا اذا استملكه
المحرم او المفسد فلا يرجع به على احد وكذا لو اعان او اتيها ضمن لا يرجع صاحبه ولو استملكه غيره فقد انقضى
عليه ولو باع منه بالبناء فان ضمن الفاصب جاز به والعق له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالحق وبطل
البيع ولا يرجع باضى عليه هذا اذا سلم المشتري وما بدون التسليم فلا يجز الضمان رجل غصب لاثم غصبه لكل المالك
غيره المقتسوب منه فليحذر ان المالك بالبناء بين يديه انما شأه ان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن
الاول ولو ملك الفاصب فمقتسوب من جنة المقتسوب منه بيع او هبة او ايرت بعدا بابعه من غير بطل البيع بطلان
ملكه الثابت على المالك لو توفى والمشتري من الراعي اذا باع او اشترى ثم ارجان المشتري البيع او العتق تفتت البيع

بعضه خسر بعضه المصوغ والعدوى الشارب لا يضمن
غيره او يكون غير مثلث كالحيوانات والذرعات والعدويات المنقولة والوزن الذرة بعضه خسر بعضه
اما اذا كان غير منفوق فان لم يمتدح ما فيه ساء او جاز سئل فذهب بالبناء والاشجار لا ضمان عليه عندنا صنف واحد
يوسف الآخر واجمعوا انه لو تلف من سكنه يضمن وكذا لو قطع الاشجار ضمن ما قطعه بالبناء ولو هدم
رجل آخر او قطع اشجاره فان المالك ان يضمن الهادم والفاطحة دون الفاصب عندنا صنف واحد وهو يوسف
اذا كان منفوقا فلكل يد الفاصب واستملاكه ان كان مثلثا فله مثل وان كان غير مثل فله فبعض يوم الغصب
ولو استملكه غير الفاصب يد الفاصب فمقصوبه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ويرجع الفاصب على
على المثلث وان شأه ضمن المثلث لا يرجع يوعا الفاصب كذا لو غصب من الفاصب غاصب آخر فملكه
يد الثاني واستملاكه ولو اوصد عند رجل وهو هلك عند فمقصوب منه بالبناء وان شأه ضمن الفاصب ولا يرجع
يوعا الموقوف وان شأه ضمن الموقوف ويرجع الموقوف على الفاصب على كفى ولو استملك الموقوف فاجلوا على
فليد يد وفقد الضمان على الموقوف وكذا لو اجر الفاصب او رهنه فملك وفقد الضمان على الفاصب الا اذا استملكه
المحرم او المفسد فلا يرجع به على احد وكذا لو اعان او اتيها ضمن لا يرجع صاحبه ولو استملكه غيره فقد انقضى
عليه ولو باع منه بالبناء فان ضمن الفاصب جاز به والعق له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالحق وبطل
البيع ولا يرجع باضى عليه هذا اذا سلم المشتري وما بدون التسليم فلا يجز الضمان رجل غصب لاثم غصبه لكل المالك
غيره المقتسوب منه فليحذر ان المالك بالبناء بين يديه انما شأه ان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن
الاول ولو ملك الفاصب فمقتسوب من جنة المقتسوب منه بيع او هبة او ايرت بعدا بابعه من غير بطل البيع بطلان
ملكه الثابت على المالك لو توفى والمشتري من الراعي اذا باع او اشترى ثم ارجان المشتري البيع او العتق تفتت البيع

الدابة في الطريقان كان بين الأمرين العصبون انبساطا لبعضه والابيض رجله على ما ينبغي بفعله فشدت ظهر
 الكتاب بنشق صاحب الحمار ذلك الدور ثم فانتفضى حاد ذلك فبدا الحمار ان يتدلى ما بينه وبين ان لا يحيا له عليه وان انتفض
 لا يخلو ان انتفض من الدور من النقصان وان انتفض من السقوط لبعضه وكذلك كذا الوما الحمار واذا اخلطت فقال
 الفاصلة بالسقوط فقال صاحب الحمار ما من الدور فالتفت فوال فاصب مع بهمة رجل غضب من رجل سفينة فلما
 ركبها وبلغ وسط البحر طغى صاحب السفينة ليرى ان اسيرة معا من الفاصلة لكن بواجب من ذلك الموضوع الا الساحل
 اصطبى مثل كرسى الشبي للماء واحد مناضة بغر فدخل احدهما الا صطبى وسد بغر الآخر باجليل حتى لا يضرب بغر
 فخر البقر وتحت باجليل دما لا ضحا على اذ لم ينقل من مكان الى مكان آخر جارا الى السفينة مستودع فخلد في اليوم
 السابع المستبد فغرت السفينة ان مكنت بعد الحمار وان فاع لا بعضه وان لم يملك وغرت على الفور بعضي جارا الا فطار الى
 اخل بعضه ليس عليه شيء **في السور** اذا غضب جارية فابنته بد الفاصلة سرقت اوزنت ولم يكن فعلت
 فعل ذلك فها الفاصلة انتفض من غضبها بسبب الاباني والسرقة والزنى وكذا ما صدر من النقصان من غور ما بين بعض النقصان
 فان قال العبيبة بد العلة رد ما اخذ النقصان على الفاصلة لو كانت الجارية بد الفاصلة ثم رد ما على العلة فانت من بين ما
 لك لكن لم بعض الفاصلة لا انتفضا لخر ولو غضب جارية فحومت او ضل وبها مرض فانت من ذلك بد الفاصلة بعضهما فغتمها
 وبها ذلك العبيبة غضب جارية شابة ففصلت عجوزا اخذت المالك وضى الفاصلة نفس من غضبها وكذا الفلام اذا غتم غضب
 عبيدا فاما او غتمت انفس الغرائة او طغى من النقصان يقوم عاى اذ غتمت فبعض النقصان غضب عبيدا صغيرا
 فالتفت عنده لا بعض النقصان رجلا ورجع عبيد عند وصل فبعته لا حاجته صار فاصبا استملك جارية مفتية فعلم
 فغتمت بغير مفتية دفع غلامه الى آخر مفيد بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب به بدون
 السلسلة فابى العبد لا بعض **في السور** في السور فخرى اذا اوجب نقصان ربع القوب فصار عدا انقواض رجل قال
 لآخر فخرى ثوب فلان فخرى فالتصان على الذي فخرى في الامر الذي بعضه بالامر السلطان او المولى اذا امر عبيد رجل دفع
 الفليس من راسه رجل ووضعه على راسه لآخر وطرحها لآخر من راسه ففعل ان كانا ففلسوا على راسه صاحبها
في السور في السور فخرى اذا اوجب نقصان ربع القوب فصار عدا انقواض رجل قال

[illegible]

ولم يملك القاصد لو ثبت الرج بئوب انسان والقصة في صبيح الغبر على هذا والغضب على انا بئوب عنه لم يملكه وصاحب
 باختيار ان سا اسكت حتى يرجع وان سار في الا الفاض حتى يفتي او غضب غن لا يفتداه او يخلو قافند في او فظننا
 فلي او دفتنا او سوبنا فلتة يسمى او ارضا فين او ذر او عرس او لبنا فظننا او غضب غن او فخره او ولى
 فجعله ان باربا او داهم او دناير فكتريا **في لال والحمة** جعل غضب الغنا فخره بها او اشترى جارية او فخرها
 وسعد وطن المنة والجارية وليس الثوب ولو اشترى جارية بالثوب المصنوب لاجل له وطنها ولو شترى به رجل بديل
 غضب الغنا فاشترى بها جارية فباعها بالقبض ينصف بالرج و قال ابو يوسف لا ينصف في اصل هذا ان القاصد
 او المخرج اذا اشترى في المصنوب او الوديعه فخرج عن الطيب له وعندا في صنفه لا يطيب له ويجوز ان لا يغضب
 الغنا فاشترى بها طعنا ميساوي البقي فاكله او ذهب من انسان لا ينصف بالرج و في ثاوي اهل سمرقند رجل
 غضب طعنا فامضه حتى صار ستملكا فلى ابلع يكونا حلا لا عندا في صنفه و سطر الطيب عندا وجوب البديل و
 عندا او البديل والغنى على قولها **كتاب الوديعه** وهو مثل على فصول **الاول** لو قال لا احفظها
 في هذا الدار فحفظها في دار اخرى يعني ولو كان الدار الاخرى مثل الاول و ارض فيها لا يعني وذكر خواهر زانو يعني
 وان كانت الدار الثانية ارض من الاول او قال المخرج لا تضع الوديعه في الحانوث فوضها في سرف ليلها لم يكن
 بيته ارض من الحانوث ولم يكن له مكان آخر ارض منه لا يعني والاصح لو وضع كلب الوديعه في صندوقه وفيه كلب
 لا فاشق الكلب في الصندوق فاضلقت بداهه لا يعني واختلط بينهما فان حلك بعضا حلك ما ساهما والباقي
 على ذر ساهما ولو ظلمها اجني او صا في عماله لا يعني المخرج والضمان على الحانوط صغير الحان او كبير لا يعني ابن
 لاطم المخرج او ارض الوديعه في ارض ان جعل هناك علامة لا يعني وان لم يجعل يعني في الغنا يعني الحان
 حال جعل علامة او لاد الكوم ان كان حصبا با كان له باب فعلق لا يعني وان وضع ولم يدفنه ان وضعه في
 موضع لا يدخل فيه احد الا باستئذان لا يعني ايضا او جعل دراهم الوديعه في ظرف فضاء ان جعل في ظرف لا يعني
 يعني في البساط لا يعني وقبل لا يعني فيها ولو ربط دراهم الوديعه بطرف الكم او جعله في الاذن او في القامة

التي منه يخرج برزخه للبضى ان ضاقت السكبان اذا جعلوا دراهم الوديعه في الجيب وخرجوا الى السوق فصرفوه
او سقطت البضى التي دراهم الوديعه في الجيب فلم يفع في الجيب هو طلق انها وقعت فضاع ضمن سوق تام صا
حافونه الى الصلوة في حافونه وارج فضائه ثم ما حافونه الاضامن عليه ولو ربط بقر الوديعه على راس الغالبى والكلم
ان غاب عن بصر بعضى والا فلا وان ربط على باب داره انصر بعضى في القرية لا ان نام الموقوف ووضع جنبه على
الارض بعضى ان ضاقت الدابة وان نام فاعدا للبضى وفي السفر للبضى وان نام مضطجعا
المسألة
اذا مات ولا يعرف حال غلاتها ولم يبين للبضى السلطان اذ اخبر الى الفروج واودع ببعض الغنيمه بعض
الناس ولم يبين عندما او فرغ للبضى **الثالث** عنة محمد الفاخر اذا قبض مال اليهم ووضع بينه وبين ولادير
ايوم المال ولم يبين بعضى والضمانه تركته وان عرف انه دفعه المفوم ولا يدرك ما دفعه لا يبين الكفو والبضى
بالفهميل اذا لم يعرف الوارث الوديعه اما اذا عرف الموقوف يعلم انه يعرف فان لم يبين للبضى ولو قال لو ارثنا علمت
الوديعه اما اذا لم يعرف الموقوف يعلم انه يعرف فان لم يبين للبضى والكل الطالب انفسر الوديعه وقال الوديعه كذا

واما علمنا وقد علمت صنف هذا اذا اختلف الطالب وروى المودع فقال الطالب انما مات بجهلكم وقال الورد
 الوديعه كانت غايه يوم مات المودع وكانت معروفه ثم علمت فالقول قول الطالب بوجه الصحيح لان الوديعه عاينت
 وبناء الكرم ظاهر انما قبل قول الورد **صنف** اذا قيل للمودع للمودع وصفت الوديعه متى اوبعها
 متى وانكرت الوديعه ثم علمت لا يضمن المودع ولو وجد الوديعه ثم ادعى انه قد مات بعد ذلك واقام البيئه فثبت وان
 اقام انه ردها قبل الجور وقيل غلط في الجور او نسبت او طنت او رقت فثبت بينه ايضا فباسم الله الحنفية
 وابو يوسف جرد الوديعه عنده انما لا يوجب الفسخ اذا علمت اذا وجد الوديعه انما يضمن اذا نقل الوديعه
 عن الموضع الذي كانت فيه جوده وعلمت فانما لم ينقلها وعلمت لا يضمن وقبل ان كانت الوديعه او العارنه مما
 يجوز بعض الجور وان لم يجد له الجور الوديعه وجب العقد يجب تخلف عليه التلف ان اقرم علمت لا يضمن وهذا
 حكمه في السقول اما في الفسخ فلا يضمن عنده حنفية وابو يوسف آخر وقال في الماله الخ لو اشترى فيه رويان على رخصه
 في الماله الخ لو اشترى فيه رويان على رخصه

فموسى عند محمد وعند يوسف هو موسى ولو كانت الضحية وفقاً لها غلة ان وجب في ايام
التي قد راعى دهم فعليه الاضحية والا لا وان كان ضحاً اعتن صفة فحتم ما نادى بهم او لم فحتم ما نادى بهم
او فصلاً عن استئذان او صابون فحتم ما نادى بهم فعليه الاضحية ولو كان له مصحف او كتب الفقه والحديث
ان كانا ليس ان يقرأ منها فحتم ما نادى بهم فلا الضحية عليه وان كان لا يحس فعليه الاضحية الغنية بالكتب
لا يصير غنياً الا ان يكون من كل كتاب عند استئذان وها برهانه واحد عن محمد فان كان احدهما برهانه في نفسه
والآخر برهانه في سلبه لا يصير غنياً ولا يصير بكتب الا حاشيت والثفا سير وان كان له من كل كتاب استئذان
وصاحب كتب الطب والنجوم والادب غني بها اذا صار ما نادى بهم رجل به ما شئت رعايته استئذاناً
يركب ويسير في حواجبه وفحتم ما نادى بهم فلا الضحية عليه ولو كان في دار كبيراً فاشترى قطعة ارض بمائتي درهم
فحتم ما نادى بها ولو كان له فيها بيتان شتوي وصيف لم يكن بها غنياً فان كان له ثلثة
وفحتم الثالث ما نادى بهم فعليه الاضحية وكذا الغراس الثالث والغاري بغير سبي لا يكون غنياً
بالثالث يكون غنياً بالتصان ليس يغني بغير واحد من واحد فان كان له فرسان او محار او
واحد من سائر ما يبي ففقد تصان والقتل بنورين وآلة ليس يغني وبقر واحد غني وصاحب
التياب ليس يغني بشتي واحد من البعير والآخر للمدينة والثالث للاماع وها برهانه وصاحب
الكوم غني اذا ساء ما نادى بهم وان لم يكن موسى بما لها على الزور من الصواف اذا كان الزور عليه
في قول يوسف ومحمد في قول لا ضحية لا يكون موسى وهذا اذا كان المهر معاً فان كان معاً لا يكون
موسى في قولهم جميعاً **فصل في وقت الاضحية** لو ضح بعد صلوة الامام قبل الخطبة جاز ولو ضح
بعد شهود الامام قبل السلام جاز وقد ساء وقبل الشهود لا يجوز لو ثبت ان هذا اليوم يوم الناس ما
خلجته بواحدة او صلوة والاضحية وقبل ان تشهد عند شهود على صلات ذكركم جازت الصلوة
والاضحية وان لم تشهد عند الشهود لا يجوز لو ضح الناس في اليوم العاشر من الامام في اليوم الثاني
لا يجوز وان لم يصل ان ضح قبل الزوال ان كان يرجو الامام يصل لا يجوز وان كان لا يرجو يجوز وان ضح بعد

واجب

بعد الزوال جاز مطلق الامام او اخر الصلوة يوم العيد يثبت ان يؤخر الضحية الى وقت الزوال **فصل**
صلوة العباد ما يسبوا وبعد جازت لهم الضحية في هذا اليوم ولو خرج الامام الى الصلوة في الغد وبعد
الغد وضح قبل ان يصل الامام اجزاه وقتها الضحية ولم يكن فيها واليهما يوم صلوة العيد فحقوا بعد
طلوع الفجر جاز هو كخنا وقيل لا يجوز حتى يزدل الشمس لآخر الضحية من المصروف قبل صلوة العباد لعلها
ان اخرج من المصروف ما يباع للمساكين ففهم الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد الاضحية في
الزناق والرجل في المصروف غير مكان الاضحية حتى يعرف المصروف في ذلك الموضع اما صرفة ضر ولا ورفيقه
فيغير مكانه لا مكان الولد والرفيق فعليه الغنوى ويحرم من مكان الولد والرفيق في الزكوة فيغير مكان
الكال ويصرف في فقره او في الموضع **فصل في وقت الاضحية** فيما لا يجوز من الاضحية وفيما لا يجوز الاضحية من اربعة
اصناف من الحيوان الاول الابل والثاني من افضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي ما ان عليها من احوال وطعنت الشاة
والثالث البقر والثاني من افضل ولا يجوز منها الا الثاني وهي التي اذ عليها سنان والثالث الغنم والذكر منها افضل اذا كان
ضحيةً والثاني من افضل ولا يجوز ما دون ذلك من اهل الشاة الا الضحية في الغنم والثاني من الغنم من التي اذ عليها سنن وطعنت
في الثانية ولا يجوز التي اذ عليها سنن الشاة وفي قيس الجذع من الضان ما لم له ثمانية سنن وطعنت في الثانية وفي قيس
للسبعة سنن وطعنت في الثانية وفي قيس الجذع اذا كان عظيم الجسم ما اذا كان صغيراً فلا يجوز الا اذا لم له ستة سنن
في الثانية والرابع افعر والذكر من افضل ولا يجوز منه الا الثاني وهو الذي اذ عليها سنن وطعنت في الثانية ولو لم يكن
والاسهل اذ كانت امة وحشية لا يجوز ولو كانت طيب عيشة فقلت قال عامة العلم لا يجوز وقبل ان كان سبب الام يجوز ولو كانت
سنة على طير ان كان سببه الاب يجوز ولو كانت اظلم عيشة فقلت قال عامة العلم يجوز وقبل العبرة بملك هذه الضحية بالملك والدراجة
في ايام الاضحية ثمة الاضحية عليه لعسان شبيهاً بالعقبي مكره لانه من رسوم الجوس سبعة ضحوا بغيره وارادوا ان
يتشبهوا بهم ان افسحوا وزناً جاز وان افسحوا جازاً فان جعلوا مع اللحم شاة من الراس والا كما يجوز وان جعلوا
فان فعلوا مع هذا اطلوا الفضل بينهم لم يجز ولو باع واحد من الكروان فخلل صاحبه الا في جوارح والفرق ان

بلغة

او قال لا امرنا بالكفر فقال جنم طلاق ده من بكفر رجل قال لاخر يا بده فقال ليسك اذ قال جود بكفر
ولو قال فبض الله روك على الكفر عن ابو يوسف انه لا بكفر رجل علم امره الرقة لبني عاز بها بكفر اعلم قال
الغفيرة ابو الليث معلقا علمها وامر بها بذلك رجل قال انما هذا بكفر رجل قال بئس راسخ كنتم وابس ضللكم بكفر
ولو قال فلان انما كافر ثراث او قال جنان دل شك كنتم كافر ستم بكفر **الحسن السجستاني**
الكفر رجل وضع فلسوسا ليجوس على راسه قال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا بكفر وقال بعض الناس ان كان انفسه
البر او لان البقرة لا يعطيه اللبن لا بكفر ولا لا بكفر ولو سئل النار على وسطه وفضل دار البر ان فعل الخلق للناس
لا بكفر ولو دخل للثان بكفر امره سددت على وسطها حبلا فقال هذا انما بكفر وليس هو السواد والسر في لا يوجد الكفر
معلم قال اليهودي من السلي بكفر انه يعصون صفوة على صبا نتم بكفر جوس اخذ صوف فاهن البس
لا بكفر بخلافه اصدى البس على جوس يوم النبرون بكفر **الحسن السجستاني** **الكفر** رجل غنى ان
لا يكون حرم الله الحرام ولا يفرض الله الصوم رمضان لا بكفر ولو غنى ان لم يحرم الزنا او فلي يغنى بكفر حق والظلم
بكفر وكذا كل ما لا يكون طلالا وقت من الاوقات رجل بكفر صغيره فقال له رجل ثب فقال من جردم ما غوي
باب كرون بكفر رجل مضطرب من الحرام وبرجوا الشواب وعلم الغفر ودعا وآمن اعطى كبرا ولو قال لا طلال من الحلال
فقال الحرام احب اليك وكذا فاسق مشرب الخمر فجا افواه ونشروا الداهم عليه كفروا ولو لم ينشروا لكنهم قالوا
مبارك بكفروا ايضا ولو قال حرم الله الخمر لم يثبت بالفران بكفر لو اسحق وطى امره طابض بكفر وكذا لو اسحق
اللو طمس امره وعلم ان لا بكفر في السلي هو الصحيح **الحسن السجستاني** **الكفر** من انقض
عالمنا ما غير سبطا من ضعف عليه الكفر رجل جلس على مكان وسئلون عنه مسائل بطريق الاستفهام بغير بونه بالوسايد
وهم يحكمون بكفروا جميعا وقبل ان يشبه ما يعلم عاوجا السحر بن باخذ خشبة وبصرها بصبا بكفر لو قال من اجل
علم كان بكفر فالت لغت بمرور وانتم باد او قال ذلك الحارفة است علمك بكفر ولو قال للغفيرة وانتم كنتم

مرانا

الحسن السجستاني
الكفر رجل وضع فلسوسا
ليجوس على راسه قال بعضهم
بكفر وقال بعضهم لا بكفر
ولو سئل النار على وسطه وفضل
دار البر ان فعل الخلق للناس
لا بكفر ولو دخل للثان بكفر
امر سددت على وسطها حبلا
فقال هذا انما بكفر وليس هو
السواد والسر في لا يوجد
الكفر معلم قال اليهودي من
السلي بكفر انه يعصون صفوة
على صبا نتم بكفر جوس اخذ
صوف فاهن البس

سبل في قول الغفيرة منهم انه هذا قول ضعيف ما المراد بالقول الضيف الذي يتبع على قضاة الاسلام الحكم به وعيا
للمقتنين الاقناب وهذا هو قول منسوب للامام الاعظم كنه في نسبه اليه ضعف هو قول بعض علماء المذهب
اجاب النور الضيف قابل القوي الصحيح كان الدراج ما قابل المرجوح ويعلم ذلك من شخصي اتم وقد سمعنا
في الكتب المتداولة المتلقاة بالقول وقد شهدت مصنفاتهم بتدريج في حيفه والاخذ بقوله الا في مسائل كبيرة
اختاروا الفتوى على قولها او قول احدهما وان الاخرى الامام كما اختاروا قول احدهما قول الاخر فاما لان فيه
لل امام بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل في بعض المسائل فقلنا اتباع ما رجوه وصحوه والعمل به كما افتريا
به في حياتهم كما نحن عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب الترجمة والتصحيح قال فان قيل ففي غير الروايات عن الامام
قد يحكون اقوالا لا يتبعهم وقد يختلفون في التصحيح قلت فعمل ما عملوا من اعتبار تقييد العرف واحوال الناس وما
هو الا رفقان من وما ظهر عليه التعامل وما قوي وجهه ولا يخلو الوجود من غير هذا حقيقة لا ظنا بنسبه فيهم
من لم يميز بين سيرة ذمته او في اول المضمرات اما العلامات الاثنا فتوله وعليه الفتوى وبه يغني عنه ما اخذ
وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح وهو الامع وهو الاظهر وهو المختار وفي
زماننا وقتي مشايخنا وهو الاشبه وهو الاوجه وغيره اتم الا لفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محله
في حاشية البند في هـ وبعض هذه اللفاظ اكرم بعض فلفظ الفتوى اكرم لفظ الصواب والامع والاشبه
وغيرها ولفظ به ينق اكرم الفتوى عليه والامع اكرم الصحيح والاحوط اكرم الاحتياط ولا شك ان معرفة
راج مختلف فيه مرجوحه وفراثة قوة وضعفا ونهاية امالا مشتهرين في تحصيل العلم فالمرء من علم الحق و
القاضي الثبت في الجواب وعدم المجازفة فيها خوفا من الافتراء على الله تعالى بحجهم حلال وضده ويحرم اتباع
المهدي والتشكي في الميل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة العظمى فان ذلك امر عظيم لا يخاسر
عليه الا جاهل شقي وقد بينت هذا الجواب ما ينفع لطالبه وما السيف الا بصار به اضربه

الحسن السجستاني
الكفر رجل وضع فلسوسا
ليجوس على راسه قال بعضهم
بكفر وقال بعضهم لا بكفر
ولو سئل النار على وسطه وفضل
دار البر ان فعل الخلق للناس
لا بكفر ولو دخل للثان بكفر
امر سددت على وسطها حبلا
فقال هذا انما بكفر وليس هو
السواد والسر في لا يوجد
الكفر معلم قال اليهودي من
السلي بكفر انه يعصون صفوة
على صبا نتم بكفر جوس اخذ
صوف فاهن البس

[illegible]

يجعل للذكر مثل حظ الانثيين عند جد وعند اب يوسف بنهما سواء ولكن رور ووالا رور ولو وصحب جميع ماله لانه
 جازة الغنم وهو الم ولو كان وله فاسقا فاراد ان يفرق ماله لوجوه الخبز ويخرب من الميراث هذا من ذكره لانا
 فيه اشارة على المعصية ولو كان وله فاسقا لا يعطى له اكثر من قوة رجل وصحب للصغير شيئا من المأكول يبار للوالدين
 ان ياكلوا منه رجل اخذ ولجته الختان فاحسن الناس هدبا ووضعوا بين يدي الولدان كانت السيدة تعطي للصب
 مثل شيئا للصبان او شيئا اسفل الصبيان فالسيدة للصب وان كانت غير ذلك لداهم والدنا نير والحوان ومن البيت
 ينظر الى المحدث ان كان من اقراب الاب او صحو معارفه فلولاب وان كانا من اقراب الام او معارفها فلولام وسول
 كان المحدث يقول السيدة هذا للصب او لم يزل وكذا لو اخذت الواجبة لزوج بنته لابت زوجها فاحسن اقراب الزوج
 والمرأة وهذا اذا لم يزل المحدث احد من الاباء والامام ونقد الرجوع الموقد اما اذا قال سنك في لقول قوله رجل اخذ
 لولده شيئا ثم اراد ان يفرق الاخر ليس له ذلك لان بيتي وفي الاخذ انها عارية وكذا لو اخذ لثمن شيئا باق التملك
 فاراد ان يفرق الاخر وان اراد الاضباك شيئا انما عارية حتى يمكن ان يدفع الاخره الصبر اذا عمل من الخشاش قبل ان يجزى
 عليه الغنم كان الثوب لالابوي وعلو والد كذلك الطاعة كان للوالد ثوب التعليم لالابا اس لانه ان ينفذ من بيت زوجها
 بينه وبينه كالميراثي ونحن رجل وصحب بعدد ما عليه فالقول والغنم الى العبد من العود **الفصل الثاني في الرجوع**
 لو قال العبد برة بعتك فالقول قوله ولا يبرى عليه فاذا قال الواجب من هذا حلف المكد انما لست بهذا الا بافا
 عوض من مال الصغير او وصفي انسان للصغير ثم يجوز الزاوة المتفصلة كالولد من الشمار والسفاح لا يمنع الرجوع و
 لا يرجع في الولد او العبد الميراثي او الميراثي من الميراث ولو كان اعلى واحتم وبصر وسبع بطل الرجوع كمن اعطى الغنم
 من الرجوع ولو جعل الحمام مسكنا او بيتا كان البناء عاقلا ولم يرد يرجع وان زاد بيتا او علق بابا او حصصا
 طينة او صلى لم يرجع ولو هدم البناء ان يرجع في الارض بطل وصحب من آخر غير الميراثي لم يرجع في الميراثي
 الرجوع في الهبة وقبل ان كانت فبمذ هذا الموضع الذي ذهب اليه اكثر فليجوز ما اراد افا كانا سواء فليرجع لانه
 ليس ببناء ورجل وصحب عينا كافرنا فاسلم في يد العبد لم يرجع في الميراثي لم يرجع في الميراثي
 العلم ان رجلا من اهل البيت كان له غنم فباعها لرجل من اهل البيت فباعها لرجل من اهل البيت فباعها لرجل من اهل البيت
 فباعها لرجل من اهل البيت فباعها لرجل من اهل البيت فباعها لرجل من اهل البيت فباعها لرجل من اهل البيت فباعها لرجل من اهل البيت

بكره من الدنيا وضيق في الشقاء غناهم وولاء الصبر لله في الدنيا والسرور بالسرور والسرور بالسرور والسرور بالسرور

مطالعہ
طہاروی

رجل

ای من عبدی و من عبدی
الواقف

[illegible]

وعند عدم التسليم وعند اب يوسف لان الواقف ولا باصلاحه والتولية فان موقوفه على اضعى
غاب احداهما وفضى الحاضر فلها سبع سنين ثم مات الحاضر ونزل وصيته في حقه فطالب الوصي بنصيبه
من الغلة قال الفقهاء ابو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو الغنم كان للقبيل ان يرجع في شركة الميت بحصة
من الغلة وان لم يكن الحاضر في الا ان الاضوي اجرا جيبا فكذلك ان اجرا الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر وكذا ولا
يطيب بل ينصفها فقبض من حصته الغائب **اللفظ** فاجدا غلظت نفعان نفع لا يطلب صاحبه
كالنوع ونسبها لزمانه مواضع منفردة ولم ان يا اذنه وينسحق بها **والنوع الثاني** يطلب صاحبه كالمذهب
والقبضة واسباها ولان يا اذنه وكفها حتى يوصلها الى صاحبه وتشتور الرمان والنواة ان كانت
مجمعة فمن النوع الثاني وان وجد جوزه ثم اخرجه من الغلة عشر اوصار له فبذره ان وجدها في موضع
واحد فمن النوع الثاني وان وجدها في مواضع منفردة فبذره لغيره في موضع واحد او في موضعين
في طريق البادية ان لم يكونا قريبين من الماء وفيه الغلة لصاحب فعل ذلك باه للناس لا باس بالاض والاولا سكان
والسكنى وفتح ثوبه في الطريق والسكنى نائم في الطريق في رجل واخذ ثوبا يحفظه لاصحابه عليه لانا ذلك
الثوب ضائع فيكون بمنزلة اللفظ فان اخذ الثوب من تحت راسه او خاضه من اصبعه او كبه من وسطه
بضمي لان السكنى حافط عامه لان الناس في فودا من السكنى فان وجد في الطريق لم يجد احد اذ خاف
انه لو استند عليه عند الرفع يا اذنه الظالم فسر الا استناد لا يكون ضامنا سببها اذا ظهر مظهر على سببها
فان فعله لا يضمن ان نصت في باذن الغائب قال ابو جعفر ليس لصاحبه ان يضمنه غريبان في دار رجل ومعه
خمس وراهم فاراد صاحب البيت ان ينصرف عما نفعه ان كان فقيرا فله ذلك كاللفظ **كتاب الحدود ودره**
الاول في الحدود رجل قال في حرمته ان كان صاحبها لم يضره ولم يزل ولم يلبث فقال رجل في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم لانه ليس باسنان الا يهتق الا فقال ولو قال في حرمته كرهت است يكون قد نزل على امره فقال
لها ام علمان ومن جفونه فقال له يا ابن الزنا اني قد عاقبتك ابني لاني لم يضر بها حد من المسجد الجامع في
قائمة فسمع ابو حنيفة فقال اضطربا ابني لاني لم يضر بها حد من المسجد الجامع في قائمة فسمع ابو حنيفة فقال اضطربا ابني لاني لم يضر بها حد من المسجد الجامع في قائمة

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في المسجد والحد لا يقع في المسجد ويجمع بين الحدين ويغترف الجماعة لايجب الا حد واحد وقال بين الطرفين
ولا ينبغي ان يقع الحد في الحرم الاول فضر بها بغير ضم فضر بها وهي فائمة والحرم لا يقع الحد عليها ومن قاعد ولو
قال جماعة كلهم نارا الا واحدا يجب عليه الحد لان الغنم موجب الحد فكان لكل واحد منهم ان يلعن ما لم يقتل
المسكني التفرع عن ثلثة مراتب غير الاستراف في الغنم والعلوته وتفرعها وسطا الناس وتفرعها من البيت العادلة وتفرعها
تفرعها بالاستراف الاعلام والحد لا يا بالفاخر وتفرعها بالوسطا وهم السوفية الاعلام والحد لا يا بالفاخر وتفرعها من البيت العادلة وتفرعها
وتفرعها من طائفة الاعلام والحد لا يا بالفاخر وتفرعها بالوسطا وهم السوفية الاعلام والحد لا يا بالفاخر وتفرعها من البيت العادلة وتفرعها
ومن ذلك لجل ما حضر الجماعة يجوز تفرعها باخذ المال **الفصل الثاني في الزنا** رجل زنا بامرأة ميتة
لا يعلمه ولكن يعرف رجل شذوحيها ودخل بها ففولها يجب الحد ولا امر عليه وعندنا ضيف عليه امر
دون الحد والغنم على قولها وكذا في الحرمة بالرضاع ولو زنى باجته في وجرها جذا بالانفاق فيل
الخلاف في الغلام ولو لاط بامرأة او عيس لايجب الحد رجل شرب الخمر فضر به بعض الحد ثم ضرب ثم شرب
ثانيا بضر حكا مستقبلا وكذا الزنا في حد الغنم يكمل الاول ويستفاد الثاني ومن اخرج
حاجا ودخل المدينة فزاد الناس قد اجتمعوا على رجل فقالوا وجدنا من زكوة الخمر دارا وان
بفجوا الحد عليه قال ابو حنيفة ومعه آله الزنا فان جوه فزكوة وتفرعوا عنه رجل وطى بهيمة قال ابو حنيفة
ان كانت البهيمة للواطي فقال له اذبحها واخزها وان لم يكن البهيم للواطي كان لصاحبه ان يدنوا
الى الواطي بالبعنة ثم يذبحها الواطي ويخرج ان لم يكن ما كوله وان كانت في بطنه يذبح ولا يخرج
كتاب التبر لا ينبغي للرجل ان يخرج الى الغنم والاباؤن الواطيين وان اذن احد ما لم يا فدا
الاخر لا ينبغي له ان يخرج فان لم يكن له ابوان ولكن له جدان وجدان فاذن له ابواؤن الام ولم يا فدا
الاخر ان قال ابان ابنا يخرج لانا ابنا لا يقيم مقام الاب وام الام فائمة مقام الام فكانا بمنزلة الابوين
ونو سفر في النجاء يخرج بغير اذن والد له الا اذا كانا الطريق خفقا وهذا اذا كانا مستغنيين عن خدمته

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

في حرمته كرهت
صفاء ليس بغنم
لانه ليس باسنان

فان كانا جميعا فلا رجل اراد ان يخرج الى الغزو وعليه حين لم يخرج منه بفضه وانه لم يكن عنده مال بالخروج
 الا باذن الغريم الغنيل والميت من قبل ان يدفن في المكان الذي قتل ومات في ماله من الغنم ومع هذا لو قتل مسلما
 او مبيعا للاباس به محل روس الكفار الى دار الاسلام مكرهه **كتاب العتاق** رجل غلب الجارية باجر واراد بالكذب
 نعتق فضاء لا دابة ولو قال لعبد باجر او جارية باجر عتق بخلاف لو قال لرجل باجر بانه رجل اسند ان اسم عين
 حرة وعاه باجر لا يعق ولو وعاه بالقرينة بازاو يعق ولو سمى ازاو وعاه بالآراء لا يعق ولو وعاه بالعربية
 باجر يعق ولو سمى امرأته طالق ثم وعاه بالآراء لا يعق ولو وعاه بالآراء لا يعق ولو وعاه بالآراء لا يعق
 الكتابات لا يعق بالآراء ولو قال لعبد باجر او جارية باجر بانه رجل اسند ان اسم عين
 لا يعق لانه فليكون من الرضاع **كتاب الشفعة** ابطال الشفعة بعد الشبوت كبره بالانفاق فلو ان يقول الشري
 للشفعة الشري من دقوا وان كان قبل الشبوت لا باس به سواء كان الشفع عدلا او فاسقا لانه هو ليس بابطال بوجها
 وبعيد هذا الحيلة في منع الزكوة ورفض الدبوع الخيلة على وجوبها الا يجعل ثبوتها وان جعله لرجل ثم يبيع بغيرها منه لا شفعة
 لجار لان الشري شريك معنا وان جبنها واراخرى فتمسك بصرها لادبى بالابطال الذي كان على رجل وفضه ثم باع
 منه فابطل فليس باجر شفعة لانه لم يبق جاز او منها ان يبنى عشرة بتمن كبره او سمى من مائة اسم منها والباقي بتمن فليس
 فللشفعة الشفعة في الاول ولا شفعة في الباقي ولو خلف الشفع ان البيع الاول كان نكحة لم يذكر لانه ادعى عليه معنى لو اذبح
 يلزم وهو خصم ولو قال البايع ان افسخ الشري البيع ببيع الباقي على ثمانية ايام ولو قال الشري لو اسلمت لي السم
 الواحد بثلثي كبره لا يبيع هو الباقي بباقي من الشري السم الواحد على ثمانية ايام ومنها البايع يبيع الدار من الشري
 او يبيع الدار ويبيع الشري مفدا الشري من البايع فلا شفعة فيها **لا يجوز بيع من العتاق** كالاوقاف لا شفعة
 في من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف ويثبت الشفعة بجوار ان الوقف الشفعة او اسم على الشري
 لا يخل شفعة هو المختار وكذا لو صلى بعد الظهر كعني او بعد الجمعة اربعا وان صلى اكثر من بعض بعد الظهر
 او اكثر من اربعة بعد الجمعة بطلت شفعة لان الاكثر ليس سنة فلا يكون معذورا ولو علم بالبيع وهو صلو

فان كانا جميعا فلا رجل اراد ان يخرج الى الغزو وعليه حين لم يخرج منه بفضه وانه لم يكن عنده مال بالخروج
 الا باذن الغريم الغنيل والميت من قبل ان يدفن في المكان الذي قتل ومات في ماله من الغنم ومع هذا لو قتل مسلما
 او مبيعا للاباس به محل روس الكفار الى دار الاسلام مكرهه **كتاب العتاق** رجل غلب الجارية باجر واراد بالكذب
 نعتق فضاء لا دابة ولو قال لعبد باجر او جارية باجر عتق بخلاف لو قال لرجل باجر بانه رجل اسند ان اسم عين
 حرة وعاه باجر لا يعق ولو وعاه بالقرينة بازاو يعق ولو سمى ازاو وعاه بالآراء لا يعق ولو وعاه بالآراء لا يعق
 الكتابات لا يعق بالآراء ولو قال لعبد باجر او جارية باجر بانه رجل اسند ان اسم عين
 لا يعق لانه فليكون من الرضاع **كتاب الشفعة** ابطال الشفعة بعد الشبوت كبره بالانفاق فلو ان يقول الشري
 للشفعة الشري من دقوا وان كان قبل الشبوت لا باس به سواء كان الشفع عدلا او فاسقا لانه هو ليس بابطال بوجها
 وبعيد هذا الحيلة في منع الزكوة ورفض الدبوع الخيلة على وجوبها الا يجعل ثبوتها وان جعله لرجل ثم يبيع بغيرها منه لا شفعة
 لجار لان الشري شريك معنا وان جبنها واراخرى فتمسك بصرها لادبى بالابطال الذي كان على رجل وفضه ثم باع
 منه فابطل فليس باجر شفعة لانه لم يبق جاز او منها ان يبنى عشرة بتمن كبره او سمى من مائة اسم منها والباقي بتمن فليس
 فللشفعة الشفعة في الاول ولا شفعة في الباقي ولو خلف الشفع ان البيع الاول كان نكحة لم يذكر لانه ادعى عليه معنى لو اذبح
 يلزم وهو خصم ولو قال البايع ان افسخ الشري البيع ببيع الباقي على ثمانية ايام ولو قال الشري لو اسلمت لي السم
 الواحد بثلثي كبره لا يبيع هو الباقي بباقي من الشري السم الواحد على ثمانية ايام ومنها البايع يبيع الدار من الشري
 او يبيع الدار ويبيع الشري مفدا الشري من البايع فلا شفعة فيها **لا يجوز بيع من العتاق** كالاوقاف لا شفعة
 في من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف ويثبت الشفعة بجوار ان الوقف الشفعة او اسم على الشري
 لا يخل شفعة هو المختار وكذا لو صلى بعد الظهر كعني او بعد الجمعة اربعا وان صلى اكثر من بعض بعد الظهر
 او اكثر من اربعة بعد الجمعة بطلت شفعة لان الاكثر ليس سنة فلا يكون معذورا ولو علم بالبيع وهو صلو

صلو الشفوع فجعل اربعا او شفا فاختار انه يبطل بخلاف الاربع قبل الظهور انما اربعا لا يبطل فلو قال الشفع
 بعد ما سمع ان اخا تاج وان لم يخلط بطلت شفعته او قال سبحان الله او قال الله اكبر او عطف شفعته قبل ان يدعيه لا يبطل
 شفعته وكذا لو قال من الشري بانه اربعا او شفا فاختار انه يبطل بخلاف الاربع قبل الظهور انما اربعا لا يبطل فلو قال الشفع
 اذا جاء الا الشري فقال انا شفعك واخذ الدار منك بالشفعة بطلت شفعته لا انا قوله انا شفعك كلام غير مختار اليه الشفع
 او قال من شفاعت خواهم بطلت شفعته واخذوا لفظ الظلم فلا بعضهم يقول بطلت الشفعة وانما طالبها واظلمها و
 عند بعضهم اطلب الشفعة واخذها الغنم وعند بعضهم طلبت الشفعة واخذت وقال بعضهم باي لفظ طلبت بالخروج او
 بالستيل يصح وهو اخذها الغنم او جعفر والامام ابوبكر محمد بن الفضل الشفع اذا علم بالبيع ليلا ولم يبق على الخروج و
 الاسماء فان اسند حتى اصبح ثم رجع لم يعلم بالشري وهو طريق مكة فطلب طلبا لثابتة وعجز عن طلب الاسماء ويوطئ آثر حتى يطلب
 وان لم يفعل ومضى بطلت شفعته الشفع اذا طلبت بالشفعة فقال الشري معاش التمر وقد شفعك ان امكنا احضار التمر
 ولم يحضر في ثلثة ايام عز محمد انه يبطل شفعته قال الصدر الشهيد الاجم انه لا يبطل بوجود طلب الثابتة والاسماء وبعد
 ذلك اذا اخصى الى الفاض بوجاهل الشفع فدا بغير الاخصار الشري فان احضره فكل الشري فضاء ولا يبطل شفعته جسيه
 او ذكره وبطلت الشفعة فطلبت الشفعة واخذت نفسا بانه فاض طلبت الشفعة واخذت نفسا
 او على الفلبجند الاول منها وبطلت الثاني لانه يمكن ان يقول طلبت الشفعة والخييار ثم هو الملك الوهاب
 في بيان سنة احدى
 وسبعين

ثم انما هو

فان كانا جميعا فلا رجل اراد ان يخرج الى الغزو وعليه حين لم يخرج منه بفضه وانه لم يكن عنده مال بالخروج
 الا باذن الغريم الغنيل والميت من قبل ان يدفن في المكان الذي قتل ومات في ماله من الغنم ومع هذا لو قتل مسلما
 او مبيعا للاباس به محل روس الكفار الى دار الاسلام مكرهه **كتاب العتاق** رجل غلب الجارية باجر واراد بالكذب
 نعتق فضاء لا دابة ولو قال لعبد باجر او جارية باجر عتق بخلاف لو قال لرجل باجر بانه رجل اسند ان اسم عين
 حرة وعاه باجر لا يعق ولو وعاه بالقرينة بازاو يعق ولو سمى ازاو وعاه بالآراء لا يعق ولو وعاه بالآراء لا يعق
 الكتابات لا يعق بالآراء ولو قال لعبد باجر او جارية باجر بانه رجل اسند ان اسم عين
 لا يعق لانه فليكون من الرضاع **كتاب الشفعة** ابطال الشفعة بعد الشبوت كبره بالانفاق فلو ان يقول الشري
 للشفعة الشري من دقوا وان كان قبل الشبوت لا باس به سواء كان الشفع عدلا او فاسقا لانه هو ليس بابطال بوجها
 وبعيد هذا الحيلة في منع الزكوة ورفض الدبوع الخيلة على وجوبها الا يجعل ثبوتها وان جعله لرجل ثم يبيع بغيرها منه لا شفعة
 لجار لان الشري شريك معنا وان جبنها واراخرى فتمسك بصرها لادبى بالابطال الذي كان على رجل وفضه ثم باع
 منه فابطل فليس باجر شفعة لانه لم يبق جاز او منها ان يبنى عشرة بتمن كبره او سمى من مائة اسم منها والباقي بتمن فليس
 فللشفعة الشفعة في الاول ولا شفعة في الباقي ولو خلف الشفع ان البيع الاول كان نكحة لم يذكر لانه ادعى عليه معنى لو اذبح
 يلزم وهو خصم ولو قال البايع ان افسخ الشري البيع ببيع الباقي على ثمانية ايام ولو قال الشري لو اسلمت لي السم
 الواحد بثلثي كبره لا يبيع هو الباقي بباقي من الشري السم الواحد على ثمانية ايام ومنها البايع يبيع الدار من الشري
 او يبيع الدار ويبيع الشري مفدا الشري من البايع فلا شفعة فيها **لا يجوز بيع من العتاق** كالاوقاف لا شفعة
 في من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف ويثبت الشفعة بجوار ان الوقف الشفعة او اسم على الشري
 لا يخل شفعة هو المختار وكذا لو صلى بعد الظهر كعني او بعد الجمعة اربعا وان صلى اكثر من بعض بعد الظهر
 او اكثر من اربعة بعد الجمعة بطلت شفعة لان الاكثر ليس سنة فلا يكون معذورا ولو علم بالبيع وهو صلو

[illegible]

حقیقۂ علم و فن و شرطها و القصد و الکیفیه
کسب سولات الذی یزید ثم انت محکمۃ خلاصا لم فی السنه

